الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des lettres et des langues

جامعة البويرة

كلية الآداب واللغات

قسم اللّغة والأدب العربي

التخصص: لسانيات تطبيقية

لُمح المسائل النحوية في شرح العوامل البركوية

لأبي زكريا يحي بن بخشي

(المتوفى سنة 900هـ)

تقديم وتحقيق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبتين:

- **أحلام قدور**
- **آمال تونسي**

إشراف الأستاذ:

- **د. عمرو رابحي**

السنة الجامعية: 2019-2020

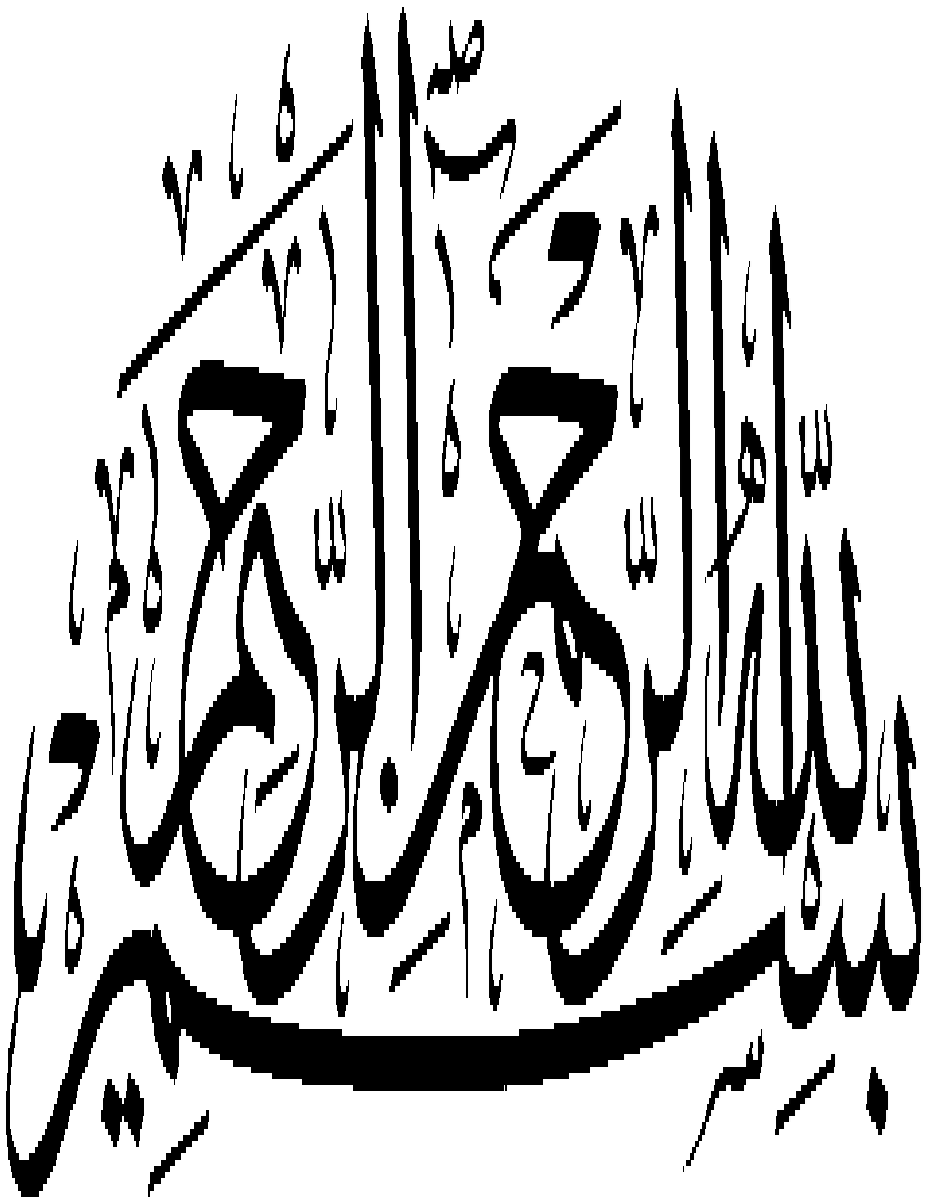

شكر وعرفان

نحمد الله القدير ونشكره على توفيقه لإتمام هذه المذكرة.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "**د/عمرو رابحي**" على كل توجيهاته ونصائحه القيمة التي أنارت لنا طريق البحث العلمي لإنجاز هذه المذكرة.

نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة وتصويبها جزاهم الله عنا كل خير.

كما نشكر جميع الأساتذة الذين بذلوا جهودا في سبيل تعليمنا ومساعدتنا على اكتساب العلم والمعرفة.

شكـــــــــــرا

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك.

والصلاة والسلام على رسول الله وعل آله وصحبه أجمعين.

إلى أمي أطال الله في عمرها.

إلى روح أبي " رحمه الله " وإلى زوجي وابني.

والى كل العائلة والزملاء والأصدقاء.

أمال

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك.

والصلاة والسلام على رسول الله وعل آله وصحبه أجمعين.

إلى روح أمي " رحمها الله ".

إلى كل العائلة، الزملاء والأصدقاء.

أحلام

مقدمة التحقيق

مقدمة التحقيق:

الحمد لله الذي حفظ العربية بحفظه للقرآن الكريم وجعلها تتسع لآيه لفظا ومعنى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

علم النحو من علوم اللغة العربية وأهمها، وهو علم يعرف به حال أواخر الكلم، وغايته تحديد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات والخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضح، ومنه يمكننا تحصيل ملكة فهم المعاني وأي مركب.

ومعرفته ضرورية للتعرف على صحة أو ضعف لتراكيب العربية، وكذلك التعرف على الأمور المتعلقة بالألفاظ من حيث تراكيبها ومن ذلك تجنب الوقوع في أخطاء التأليف.

إن مخطوط " لمح المسائل النحوية في شرح العوامل البركوية" لـ: يحي بن بخشي الذي بين أيدينا.

هذا الكتاب الذي بين أيدينا اعتمد فيه صاحبه على كثير من آراء علماء النحو واللغة مثل الخليل، سيبويه، الأخفش الكسائي، الفراء، المبرّد، الزجاج، الأندلسي، ابن جني، الزمخشري، ابن هشام، وابن مالك والرضيّ وغيرهم.

معتمدا دون مبالغة أو تعسف على كتاب المغنى وكتب الشريف الرضي في المواطن التي اشترك في معالجتها وبحثها.

وقد دفعنا لتحقيق هذا الكتاب ما يتميز به من وضوح وتفصيل وتوصيل القاعدة بعبارة سهلة قصيرة بعيدة عن التطويل بحيث يقدم الخلاصة للمادة التي يتناولها.

وما يميز هذا المصنف أيضا أنّ أغلب شواهده من آيات القرآن الكريم، حيث يقلب الرأي فيها مبينا أسرار استعمالها مستعينا بكتب التفسير كالكشاف للزمخشري، وإذا أتى شاهد شعري جاء به مقويا لرأي على ما استنبطه من قاعدة أو حكم نحوي غير متعصب لرأي بصري أو كوفي أو نحوي معين، وإذا رجّح رأيا ساق على ذلك الأدلة وقد بدأ بالحديث عن الفرق بين الجملة الاسمية

والجملة الفعلية ثم عرف الاسم عند البصرية والكوفية، في الباب الأول ثم عرف العامل وأنواعه، وفي الباب الثاني تحدث عن المعمول، والباب الثالث في الإعراب ووجه التقديم والتأخير، في العامل ذكر: حروف الجر، حروف النصب والجزم، وفي المعمول ذكر ضربين (معمول بالأصالة والمعمول بالتبعية)، وفي الإعراب تحدث عن العلامات الإعرابية.

ولقد اعتمدنا في تحقيقنا على خمس مخطوطات وكان ذلك من أقوى الحوافز التي شجعتنا على تحقيقه وكانت البداية منذ عثورنا على مخطوطة مكتبة غازي خسرو بك أخذنا نبحث عن نسخ أخرى لهذا المخطوط وبعون الله تحصلنا على أربعة نسخ أخرى، وهكذا عقدنا العزم على إخراج المخطوط المحقق لتعم فائدته على الجميع بإذن الله تعالى.

وصف النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق:

النسخة الأولى: رمزنا لها بالرمز (أ):

وتوجد في مكتبة غازي خسرو بك بسراييفو ضمن مجموع تحت رقم 2423/1من (1-63)

عدد أوراقها: 65 لوحة

تاريخ النسخ: في شهر جمادى الأولى سنة 1117هـ

مواصفات : نسخة كاملة مكتوبة بخط النسخ الكبير الواضح وعلى حواشيها تعليقات بسيطة.

عدد الأسطر: من 11 إلى 13 سطر.

النسخة الثانية: رمزنا بالرمز (ب):

توجد في مكتبة مكة المكرمة تحت رقم 54.

عدد أوراقها: 65 لوحة

عدد الأسطر: من 17 إلى 20 سطرا.

مواصفاتها: نسخة كاملة مكتوبة بخط النسخ الجيد.

النسخة الثالثة: رمزنا لها بالرمز (ج):

توجد في مكتبة قيصري راشد أفندي بتركيا تحت رقم 2/ 11266، من: (142-167)

عدد أوراقها: 25 لوحة

عدد الأسطر: من 14 إلى 16 سطرا.

مواصفاتها: نسخة كاملة مكتوبة بخط التعليق الجيد.

النسخة الرابعة: رمزنا لها بالرمز (د):

توجد في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض تحت برقم 3/ 1950، من (72-87)

عدد أوراقها: 17 لوحة.

تاريخ النسخ: 1170هـ.

الناسخ: محمد بن علي

عدد الأسطر: من 20 إلى 25 سطرا

مواصفاتها: نسخة كاملة مكتوبة بخط التعليق الرقيق.

النسخة الخامسة: رمزنا لها بالرمز (هـ):

توجد في مكتبة يوسف آغا بتركيا ضمن مجموع تحت رقم 6770 من (52-76)

عدد أوراقها: 26 لوحة

عدد الأسطر: 15 سطرا

مواصفاتها: نسخة ناقصة في الآخر، مكتوبة بخط التعليق الجيد.

هذا عدا ما استعنا به من الكتب المطبوعة: مغني اللبيب، الكشاف، إعراب القرآن....وغيرها.

منهج التحقيق: واتبعنا فيه مايلي:

لقد قمنا بكتابة المخطوط بالخط المعتاد، كما قمنا بمقارنة النسخة الأصلية بباقي النسخ، ووضعنا الاختلاف في الهامش دون أن نغير أو نبدل حرفا أو كلمة وضعها صاحب المخطوط.

ثم قمنا ب:

1. تخريج الشواهد القرآنية، بتعيين السور رقم الآية وضبط الآيات وتتميمها في الهامش.
2. الأحاديث الشريفة: كان الإستشهاد منها قليلا، رجعنا في توثيقة إلى كتب الأحاديث المشهورة مثل: كشف القضاء ومزيل الإلباس، والمعجم المفهرس لأحاديث الرسول.
3. الشواهد الشعرية: كان الاستشهاد بها قليلا وقد نسبنا كل شاهد إلى قائلة إن عرف.
4. النص: ضبط الناس ضبطا كاملا تقريبا، تصويب التصحيف والتعرف في الأصل بالمقارنة مع النسخ الأخرى من خلال إجماع أو إيقاف النسخ الأخرى.
5. التعليق: في بعض الأحيان نوضّح ما نعتقد أنه غامض مع توضيح المقصود من بعض المصطلحات مثل: المص يقصد بها المص، ح يقصد بها الشرح...

ترجمة محمد بن بير علي البركوي:

هو تقي الدّين محمدّ بن بير علي البركوي أو البركلي الرومي الحنفي ولقب بالإلمام، وقيل أنه الوحيد الذي حمل هذا اللقب من بين العلماء الأتراك في زمانه.

ولد بيا ليكسير سنة 929هـ:

أخذ العلم عن والده وحفظ القرآن في صغره، ثم التحق بالمدارس الشرعية باسطنبول، ومنها إلى أدرنه حيث عين قساما شرعيا في الجيش بترشيح من أستاذه عبد الرحمن الأماسي الذي كان قاضيا للعسكر.

كان للبركوي مكانة محببة لدى الشيخ عطاء الله أفندي وقد أهدى إليه البركوي عددا من مصنفاته وكان مكلفا ومدرسا في مدرسة بركي BIRGI، بقي فيها إلى وفاته سنة 981هـ .

من آثاره: شرح مختصر الكافية، الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية في الرقائق، رسالة في أصول الحديث العوامل الجديدة في النحو، (وصية نامة) رسالة في العقيدة وترك نحو 56 كتابا من بين أجزاء صغيرة وكبيرة اغلبها بالعربية وبعضها بالتركية[1].

ترجمة يحيى بن بخشي:

هو الشيخ بن العلامة النحوي المحقق يحيى بن بخشي بن إبراهيم الباليكساري الكوناني الرومي العثماني المدرس الحنفي الصوفي الشاعر المعروف بابن بخشي المتوفى سنة: 900 هـ[2].

له العديد من الآثار والمؤلفات وله ديوان شعر الإلهيات وله كتاب أنوار القلوب.

---

[1] : معجم المؤلفين: – عمر كحالة– ج 09– ص: 123

[2] هدية العارفين الجزء الثاني ص: 530.

صورة الورقة الأولى من النسخة (أ)

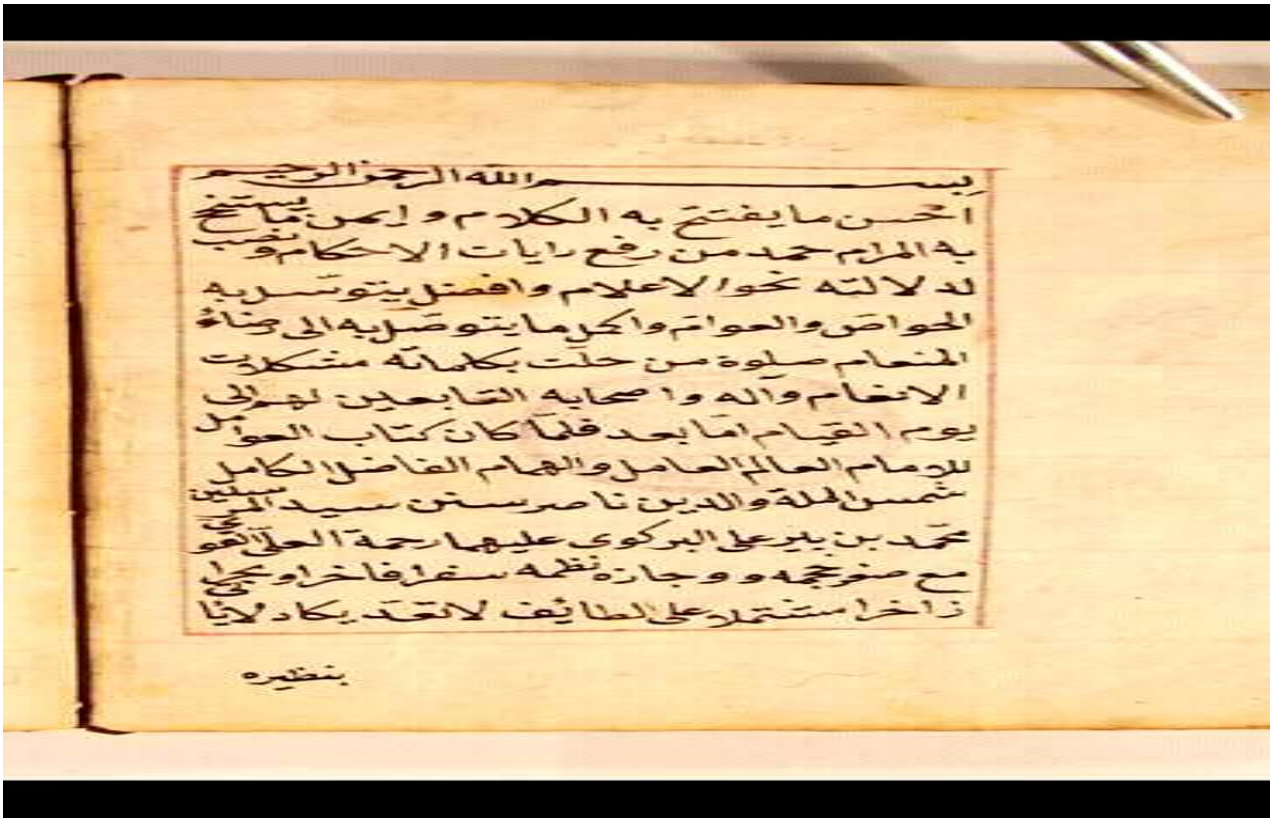

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

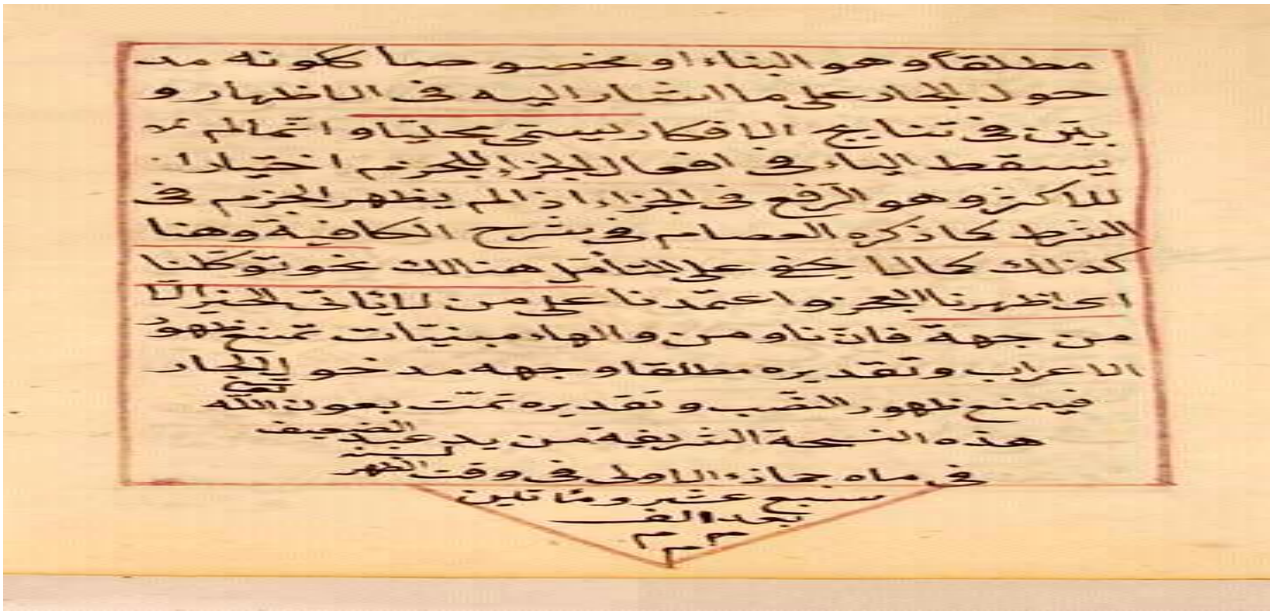

مكتبة غازي خسرو بك

صورة الورقة الأولى من النسخة (ب)

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

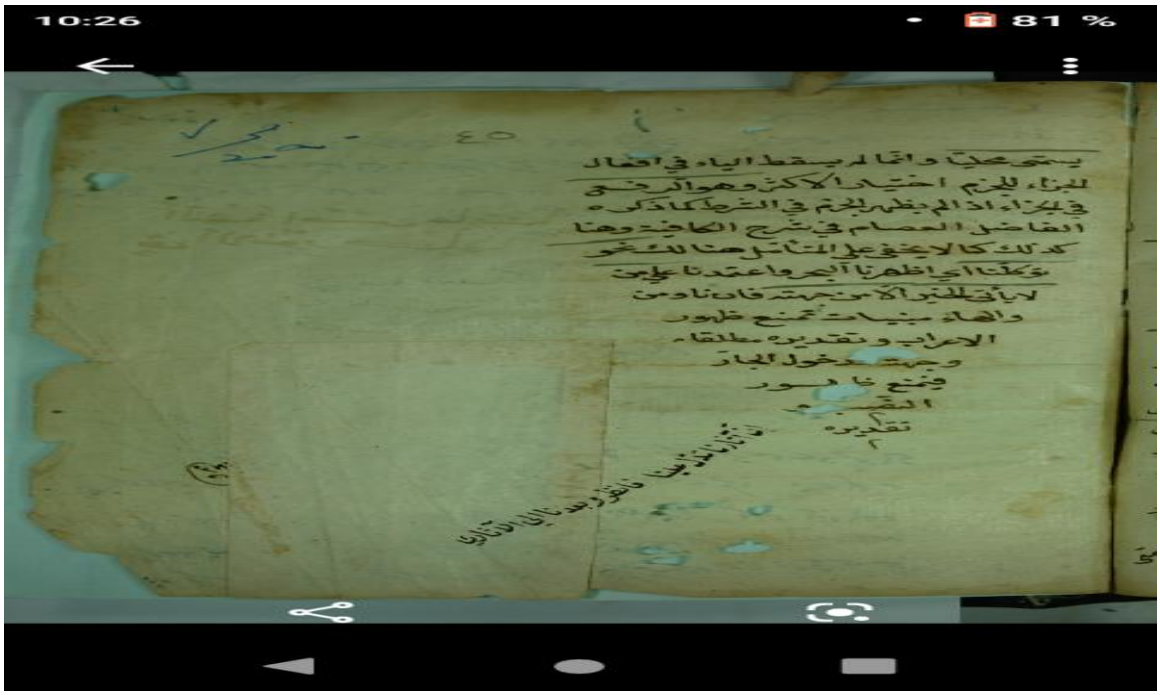

مكتبة مكة المكرمة

صورة الورقة الأولى من النسخة (ج)

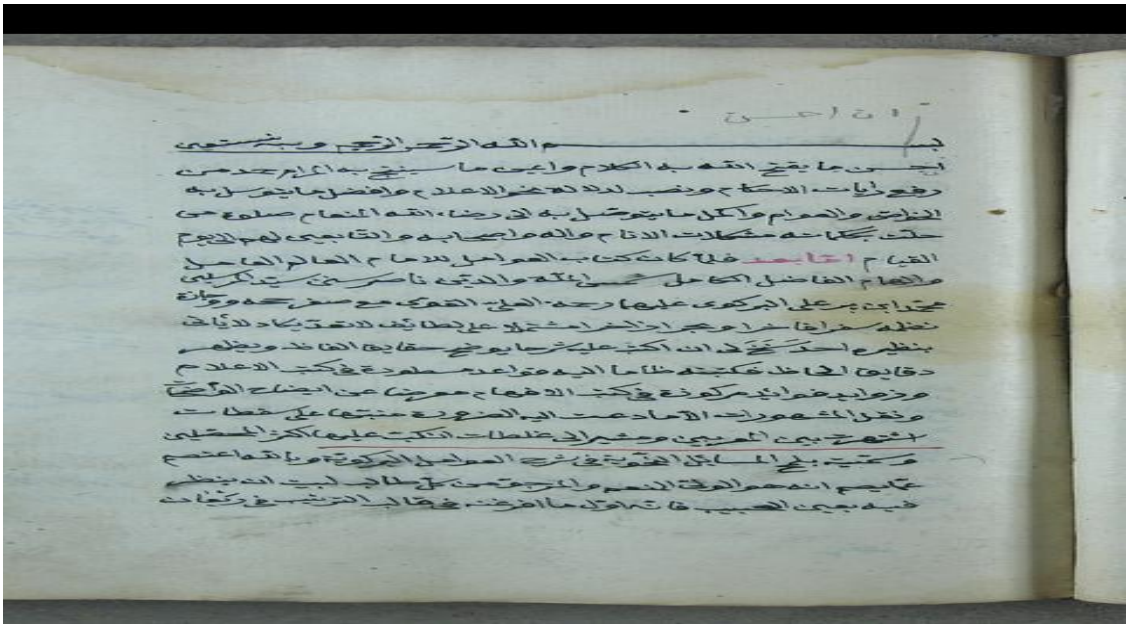

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

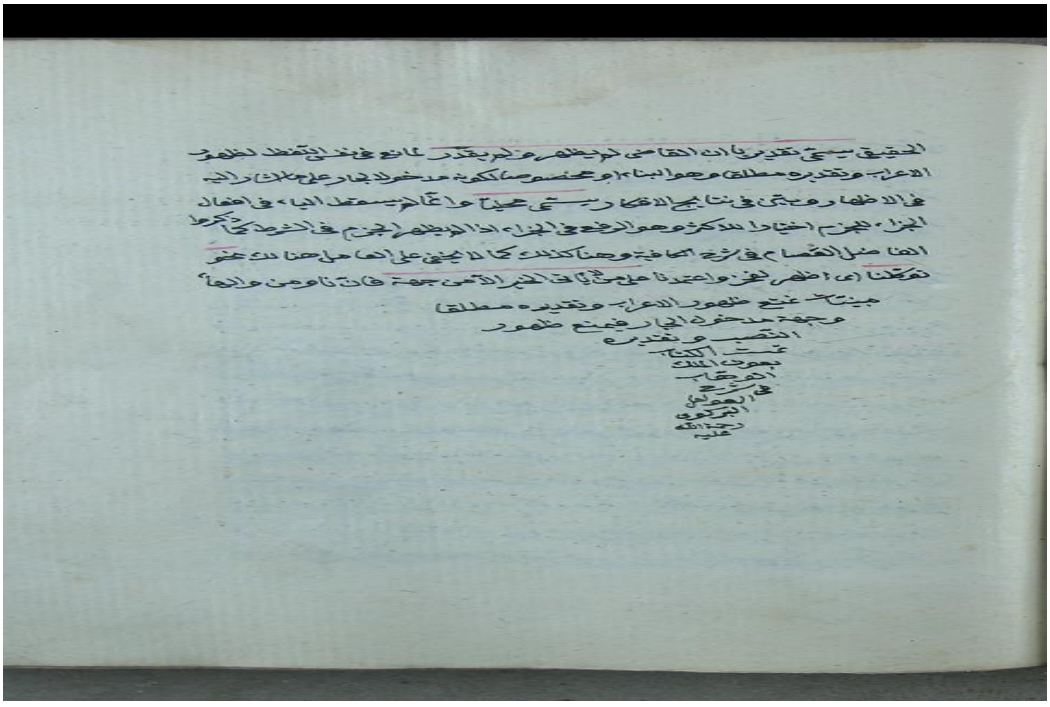

مكتبة قيصري راشد أفندي

صورة الورقة الأولى من النسخة (د)

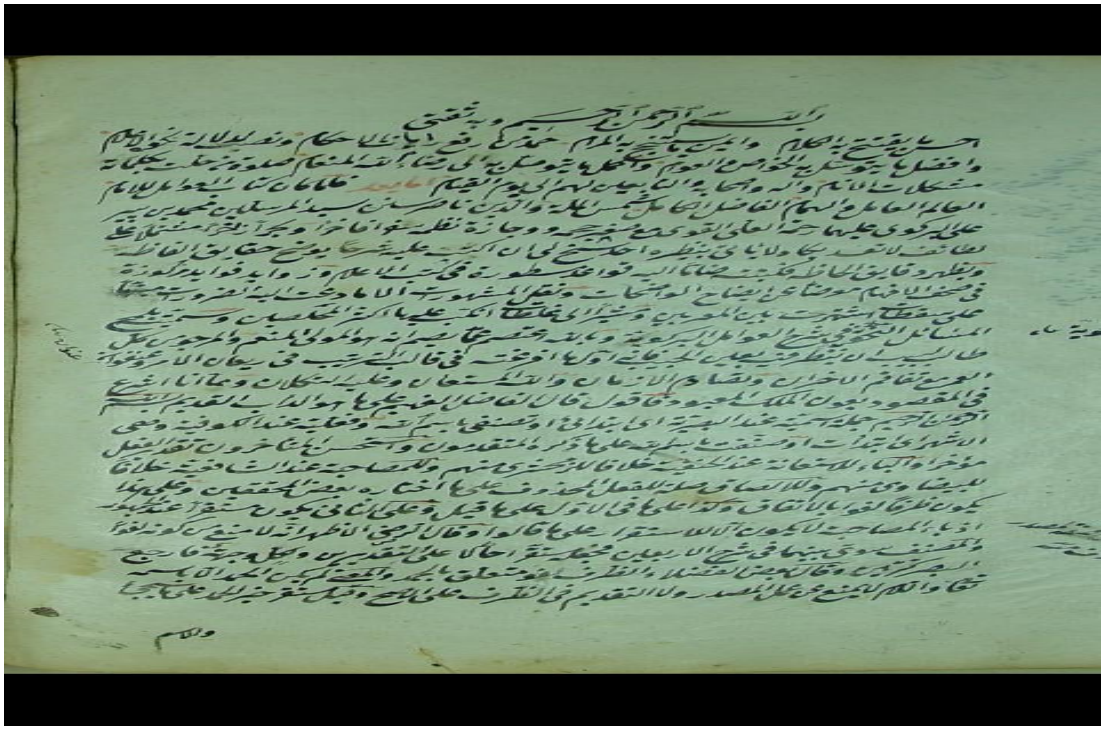

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (د)

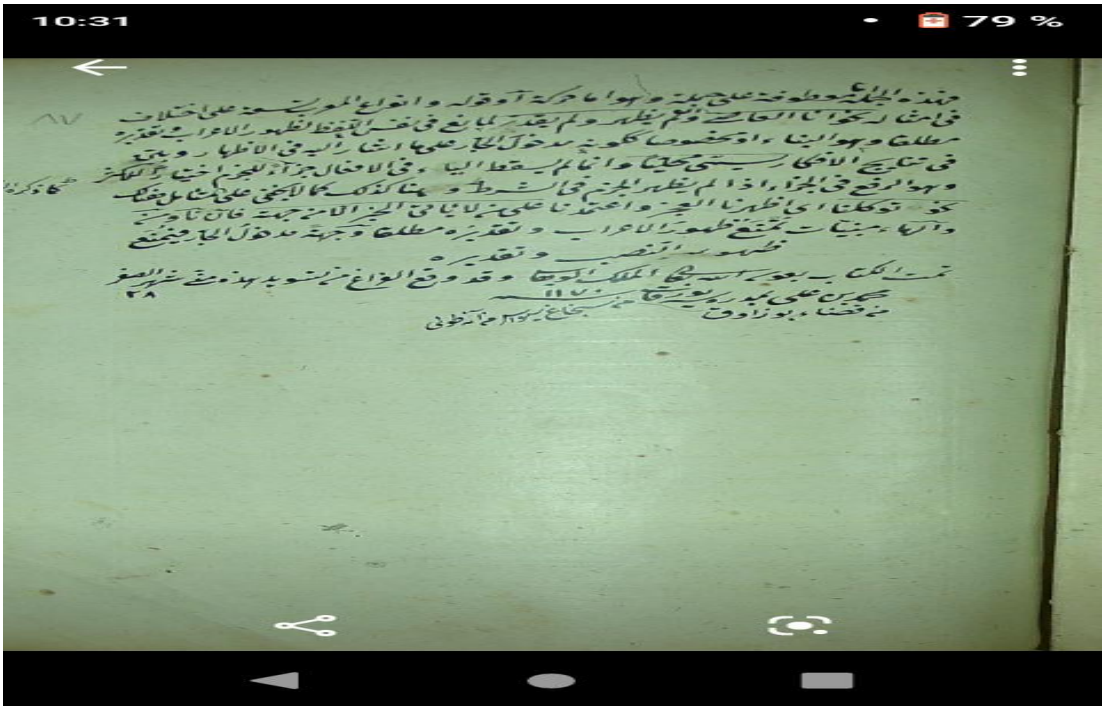

مكتبة الملك عبد العزيز

صورة الورقة الأولى من النسخة (هـ)

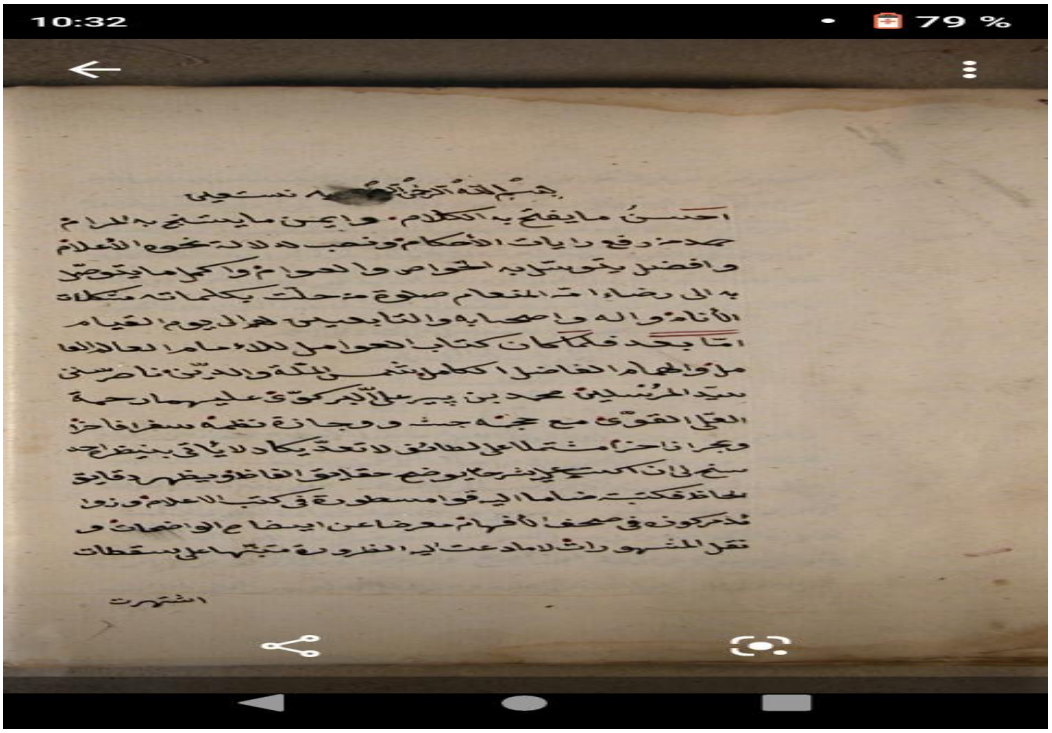

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)

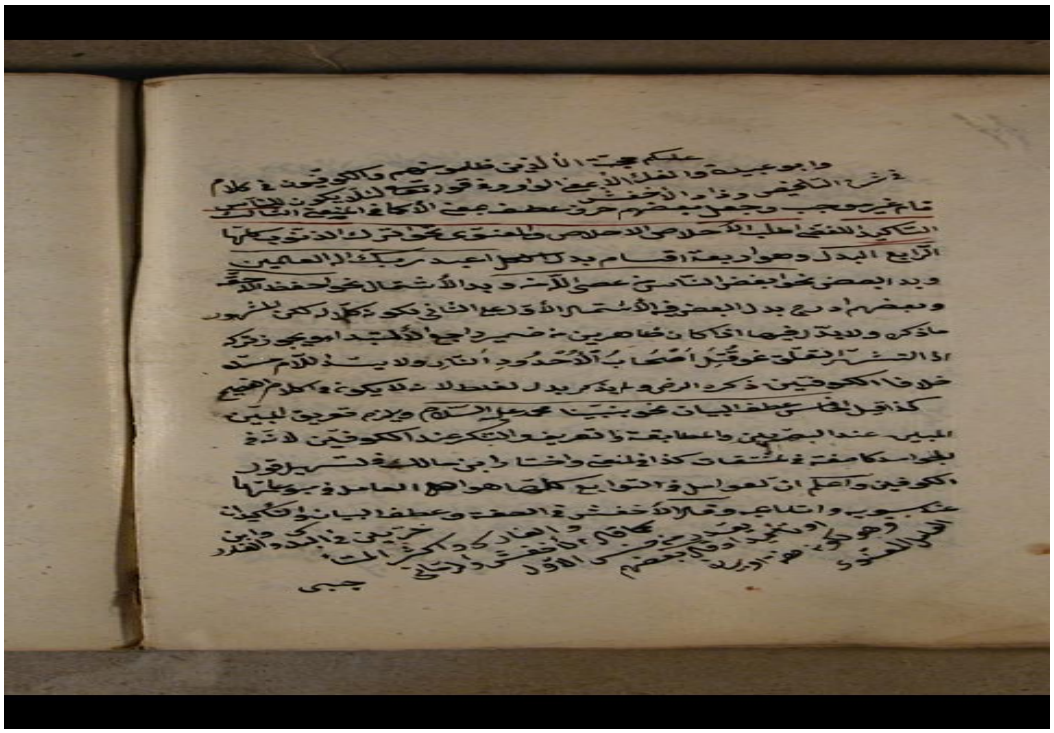

مكتبة يوسف أغا

المخطوط محقق

لُمح المسائل النحوية في شرح العوامل البركوية

مقدمة المؤلف:

بسم الله الرحمن الرحيم

(ظ/1)أحسن ما يفتتح[1] به الكلام وأيمن ما يستنتج[2] حبه المرام حمد من رفع رايات الأحكام ونصب لدلالته نحو الأعلام وأفضل ما يتوسل به الخواص والعوام وأكمل ما يتوصل به إلى رضاء المنعام صلوات من حلت بكلماته مشكلات الأنعام وآله وأصحابه التابعين لهم إلى يوم القيام.

أما بعد:

فلمّا كان كتاب العوامل للإمام العالم العامل والهمام الفاضل الكامل شمس الله والدين ناصر سنن سيد المرسلين محمدّ بن بير علي البركوي عليهما رحمه الله القوي مع صغر حجمه ووجازة نظمه سفرا فاخرا وبحرا زاخرا مشتملا على لطائف لا تعد يكاد لا يأتي نظيره أحد، سنح لي أن اكتب عليه (و/2) شرحا يوضح حقائق ألفاظ ويظهره[3] دقائق ألحاظه فكتبته ضامّا مذكورة[4] في صحف الإفهام معرضا عن إيضاح الواضحات ونقل المشهورات إلاّ ما دعت إليه الضرورات منها على سقطات اشتهرت بين المعربين ومشيرا إلى غلطات انكبّ عليها أكثر المحصلين وسميته«بلُمَح المسائل النحوية في شرح العوامل البركوية» وبالله اعتصم عما يصم إنه هو المولى المنعم، والمرجو من كل طالب لبيب أن ينظر فيه بعين الحبيب فإنه أوّل ما أفرغته في قالب الترتيب في ريعان الأمر وعنفوان العمر مع تفاقم الأحزان وتصادم الأزمان والله المستعان وعليه التكلان.

---

[1]. ورد في (ب) يُفتح.
ورد في (ج) تَفْتَح.
[2]. ورد في (ب) و (ج) يُستفتح.
[3]. ورد في (ج) ألفاظه ويظهر ← وهو الأصح لأن السياق يقتضي ذلك.
[4]. ورد في (ج) مذكورة ← وهو الأصح لأن السياق يقتضي ذلك.

(ظ/2) أنا[1] أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول قال الفاضل الفهيم على ما هو الدأب القديم بسم الله الرحيم : جملة اسمية عند البصرية أي ابتدائي وتصنيفي، باسم الله وفعلية عند الكوفية وهي الأشهر إن ابتدأت أو صنفت، باسم الله على ما ذكره المتقدمون واستحسن المتأخرون تقدير الفعل مؤخرا والباء للاستعانة عند الحنفية خلافا للزمخشري[2] منهم وللمصاحبة عند الشافعية خلافا للبيضاوي[3] منهم وللإلصاق صلة للفعل المحذوف على ما اختاره بعض المحققين وعلى هذا يكون ظرفا لغوا[4] بالاتفاق، (و/3)وكذا على الأول على ما قيل وعلى الثاني يكون مستقرا عند المصور إذ باء المصاحبة لا يكون إلا للاستقرار على ما قالوا وقال الرضي[5]، الأظهر أنه لا منع من كونه لغواً والمصّ[6] سّوى بينهما في شرح الأربعين فجعله مستقرا حالا على التقدير ولكل وجهة وجهة «فَارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ»[7] وقال بعض الفضلاء للظرف لغوٌ متعلق بالحمد والمعنى لم يكنالحمد إلاّ باسمه تعالى واللام لا يمنع عمل المصدر ولا التقديم في الظرف على الأصحّ وقيل مستقر خبر الحمد على ما سيجيء والاسم في الأصل عند البصريين سُموٌ حذف آخره ثم بني أوّله على السكون ليحص التخفيف في طرفيها ثن أدخل همزة الوصل للابتداء

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) : ها أما . بينما لم ترد في (أ).

[2]. هو أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، ويلقب بالإمام الكبير (467هـ-538هـ)، من أهم مؤلفاته: الكشاف، أنظر سير أعلام النبلاء، للذهبي ج 20، ص: 151.

[3]. هو قاضي بقضاة نصر الدين البيضاوي (ن686هـ) من أهم مؤلفاته تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، انظر بغية الوعاة، للسيوطي، ص: 286.

وقال في بهامش:

«الرحمن عام بحسب المعنى وخاص بحسب الإطلاق، والرحيم عام بحسب الإطلاق وخاص بحسب المعنى».

[4]. لغوا: لأنها متعلقة من الأفعال العامة وهو ملابسة.

[5]. أبو الحسن السيد محمّد بن الحسين بن موسى ويلقب بالشريف الرضي (359هـ-406هـ) شاعر وفقيه ولد ببغداد وتوفي بها، انظر من أعلام الشيعة، للأستاذي رضا، ص: 101 .

[6]. يقصد به المصنف.

[7]. ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ الآية 04 ، سورة الملك.

(ظ/3)وعند الكوفيين وسم حذفت الواو عوّض عنها همزة الوصل هذا وإن كان قليل الإعلال لكنه مردود بأن همزة الوصل لم تعهد داخله على ما حذف صدره في كلامهم وما ذهب إليه البصريون، وإن كان كثير الإحلال وإن كان موافقا للاستعمال في الجموع والأفعال فارتكابه أهون من المصير إلى عدم النظير، والله علم عزوجل كما روي عن الإمام الأعظم[1]، واختاره الجمهور وأعرف المعارف عن سيبويه[2] وقال في المنام إنّي قد غفرت بذلك والإضافة لامية وفيل بيانية فليتدبّر الرحمن الرحيم[3]: صفتان مشبهتان من رحم بعد نقله إلى اللاّزم وفي بعض الكتب إنها مبالغة راحم راحم والرحمن أبلغ مختص به تعالى لأنّه لم يستعمل إلاّ في المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها

(و/4)وأما قولهم لمسيلمة الكذاب[4] رحمن اليمامة فمن باب تعنتهم، وتعقيبه بالرحيم من باب التتميم وقال بعض المحققين الرحمن يدل على عظمة الرحمة والرحيم على دوامها وعن ابن مبارك[5] (الرحمن إذا سُئل أعطى والرحيم إذا لم يسأل يغضب) فعلى هذا يكون من باب الترقي وقيل هما بمعنى كثير الرحمة والأنعام فهما متحدان معنى فيكون الرحيم تأكيد الرحمن وعلى المعاني السابقة هما صفتان لله أو الرحمن صفة له والرحيم صفة للرحمن إذ يجوز وصف الوصف في الصحيح

---

(1). أبو حنيفة النعمان (80هـ-150هـ) صاحب المذهب الحنفي، انظر ابو حنيفة، لمحمد ابو زهرة، ص: 42-44.

(2). أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء إمام النجاة وأول من بسط علم النحو والأدب عن الخليل (108هـ-180هـ)، انظر معجم المؤلفين، ج: 08، ص: 10.

(3). وقال في الهامش: وقال العلامة أبو السعود: وقد قيل أنّ الرحيم ليس بصفة مشبهة بل هو صفى مبالغة صرح صرح به سيبويه في قولهم رحم.

(4). وقال في الهامش:

هذا جواب الزمخشري فقال بعض الفضلاء وهو غير مستقيم وأجاب بأنّ المحقق هو المعرّف باللاّم دون غيره انتهى ووجه عدم استقامة لزوم عدم الاعتماد والاستشهاد بكلام العرب فافهم.

وكذا الرّبع إلا أن يجعل الرحمن وصفا للاسم أو بدلا عنه أو عطف بيان له.

(5). عبد الله ابن المبارك المروزي -118هـ-181هـ) هو أستاذ أبي حنيفة النعمان، انظر سير اعلام النبلاء، للذهبي، ج:8، ص: 398.

على ما نقله القهستاني[1] عن المغني أو بدل من الرحمن على ضعف الاشتقاق أو الرحمن بدل على ضعف الاشتقاق والرحيم صفته أو بدل منه أو من الله إذ يجوز البدل [ظ/4]من البدل وإيراد بدلين لشيئين كما ذكره الحفيد[2] ولا يجوز البيان لاشتراط الجمود فيه وقال الأعلم وابن مالك[3] إنّ الرحمن علم له تعالى قال في المغنى[4] وهو الحق فهو بدل أو بيان لا نعت لأن العلم لا يوصف به على ما قالوا والرحيم نعت له لا لله، إذ لا يتقدم [5] البدل والبيان على النعت كما في المغني أو بدل على ما عرفت ثم اعلم أنه يجوز في مثل هذا النعت ممّا كان مدحا أو فيما كان ترحّما أو ذمّا أو تشنيعا ولم يكن للتأكيد وعلم اتصاف المنعوت بذلك ولم يكن المنعوت اسم إشارة القطع بالرّفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف وبالنصب على أنّه مفعول [و/5] فعل مقدر فهو أعلم وأخصّ في الجميع أو المدح كم في هذا المقام أو أترّحم أو أذم أو أشنع كل في موضوعه أو أنه منادى[6] في غير المعروف[1] باللاّم على ما قاله ابن الحاجب[2] وفيه أيضا على ماحققه

---

[1]. هو شمس الدين محمد القهستاني (ت 953هـ) حنفي كان مفتيا ببخارى، انظر كتاب الاعلام، للزركني، ج:07، ص:11.

[2]. ابن مرزوق الحفيد (766هـ-842هـ) هو محمد بن الخطيب شمس الدين محمد بن أحمد بن ابي بكر بن مرزوق العجيسي حفيد بن مرزوق الخطيب الصوفي المشهور ويعرف بالحفيد تمييزا عن جدّه الخطيب، ابن مرزوق صاحب المسند الصحيح، انظر هدية العارفين، للشافعي، ج:01، ص: 191-192.

[3]. محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (600هـ-672هـ) ولد بالأندلس ومات بها من أهم أعماله (الألفية)، انظر الاعلام، للزركلي، ج:06، ص: 233.

[4]. مغني اللبيب عن كتب الأّعاريب مصنف في حقل النحو من ابرز إسهامات ابن هشام.

[5]. قال في الهامش:...

هذا ظاهر في أنه يجوز التقديم وبه صرّح الفهستاني حيث قال الوجوب تقدم الصفة على البدل عند اجتماعهما لكن في الرّضى ما يدل على جوازه حيث قال: وإذا كان المستثنى منه قيل صفة نحو" ما جاء في رجل إلاّ عمرو وخير من زيد، وعند سيبويه وأتباعه أولى من النصب لأنّ المبدل من متقدم وحكمه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على إلا بدال نظرا إلى الصفة كجز الموصوف فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وأيضا إلا بدال من علامة الاستثناء عنه والغائب ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداء والاغتنام بالشيء عنه، فليتأمّل في توقيفه والله ولي التوفيق ثم الجملة في هذه الوجوه لا محلّ لها من الإعراب لأنها إنشاد المدح كما أشار إليه اللباب والجملة الإنشائية لا تكون حالا ولا صفة وإن جاز أن تكون خبرا والاحتمال له هنا وتكون استئنافية واعتراضية اللهم إلاّ أن يجعل اسم الله أيضا نائب فاعل لفعل مجهول مقدر أي أبدء باسم الله وكذلك في الحمد أحمد الحمد.

[6]. ورد في (ب) و (ج) (على أنه منادى) بينما لم ترد في (أ).

ماحققه الرّضي بأنه ليس بمنادى حقيقة بل نقل إلى باب الاختصاص وأنه لا يظهر حرف النداء المكروه مجامعته باللاّم فلذا نصبوه وجوّزوا دخول اللاّم عليه هذا فهنا يجوز قطعهما بالرّفع أو النصب على ما ذكر ويجوز إتباع الأول والثاني[3] والعكس قبيح كما في الرضي ورفعهما على أنهما نابا فاعل على مجهول[4] ممّا لا يناسب السياق كما لا يخفى على من له مذاق ثم إنّ الرحيم في حال الوقف تقدير بلا شبهة وأما في حال [ظ/5]الوصل فقد قيل أنه الوصل بنية الوقف فاجتمع ساكنان فكسرت الميم للرفع فهو تقديري أيضا ولم يرضى به صاحب المغني فلا تفعل.

«الحمد لله»: لام تفريق لاستغراق ولام الجرّ للاختصاص على ما اختاره المصّ في الإمعان وسيجييء لك البيان وحمدُ: مبتدأ والجار والمجرور ظرف مستقر وهو مع فاعله المستكن أي هو المتنقل من المتعلق المحذوف في محلّ الرفع خبر المبتدأ إذا لم يكن بسم الله خبرا عنه وإن كان خبرا فالظرف إمّا مستقر أيضا حال من الضمير المستكن في بسم الله الراجع إلى الحمد أو خبر[5] مبتدأ محذوف على أنّ اللاّم للتبيين أو لغو متعلق بالحمد على أنّ اللاّم للتقوية [و/6] وهي ليست زائدة[6]محضة فتح[7]تعلقها كما في المغني وإنّما لزمت هنا مع اطراد صحة إسقاطها لأنّ المصدر المعرّف باللاّم لا يعمل بلا واسط حرف الجر كأفعال التفضيل ويجوز النصب في الحمد على أنه مفعول مطلق لا حمد مقدرا والله ظرف مستقر حال من المفعول المطلق أو خبره[8]المحذوف على

---

(1). ورد في (ب) و (ج) المعرّف وهو الأصح حسب ما يقتضيه السياق.

(2). أبو عمرو عثمان الدويني الأسنائي ولد بإستة بصعيد مصر، انظر البلغة في تاريخ ائمة اللغة، للفيروزبادي، ص: 140، وفيات الاعيان، لابن خلكان، ج: 03، ص: 248.

(3). ورد في (ب) و (ج) إتباع الأول وقطه الثاني.

(4). ورد في (ب) و (ج) نائبا فاعل فعل مجهول.

(5). قال في الهامش:

ويجوز أن يكون صيغة بتقدير المتعلق معرّفا باللاّم أي الكائن لله على ما جوّزه المحققون.

(6). ورد في (ب) و (ج) ليست بزائدة.

(7). ورد في (ب) و (ج) فيصح وهي الأصح حسب ما يقتضيه السياق.

(8). قال في الهامش:

ويجوز أن يكون صفة كما سبق لكن النحاة قصروا في بيان حمدا لله في ذكر الخبرية كما ذكره الرضي وفي المغني ولا يكون ذكر الخبرية صفة للمصدر لأنّ الفعل لا يوصف فكذا ما يقوم مقامه وغير أنّ الفعل لا يضاف مع أنّ ما

ما سبق وقد قرئ بكسر الدّال لتناسب اللاّم فهو مرفوع ومنصوب تقديرا ويجوز بعضهم كونه صفة لله في البسملة مقطوعة أو مجرورة على أنه بمعنى الحامد والمحمود وقال إن اللاّم للتقوية وأنه لا يخفى ما في الإظهار في مقام الإظهار فيه من الفائدتين يعني زيادة التمكن وتقوية (ظ/6)داعم الفعل ربّ[1]اسم الفاعل مخفف رابّ أو مبالغة أو مصدر من قبيل رجل عدل ويجوز فيه الإتباع والقطع على ما عرفت مضافا إلى العالمين وهو مفعول له في الأصل فهو مجرور لفظا منصوبا محلا وقيل صفة مشبعة وفيه بحث فليعرف ويجوز أن يكون فعلا ماضيا[2]والعالمين مفعوله والحملة استئنافي أو صفة الله وإن كانت نكرة فإنّ الصفة إذا خصت بموصوف جاز أن يكون نعتا له ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا[3] بالواو للدلالة على الأصل والتفخيم إلاّ إذا ضيف أو ثنّي.

(و/7)فقيل صلاتك أو صلاتان وقال ابن درستويه[4] لم يثبت بالواو في غير القرآن الكريم اسم من التصلية في المغني إنها في الأصل العطف لكنه بالنسبة إلى الله الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلينا الدعاء والمشهور رفعها على الابتداء ويجوز النصب والجرّ على المفعولية بالعطف على الاسم وكونه بمعنى المصلي عطفا على الحمد على الوجه الأخير[5] فيه وفي عدم ذكر السلام على ما في النسخ الصحيحة إشعار بأنه لا يكره الاقتصار وقد ردّ على النووي[6] ما ظنّه من

يقوم مقامه يضاف نحو: سبحان الله، فالحق جوّز وصفه، وقال الفاضل العصام : والأظهر إلى إضافة المصدر أنّ الجار والمجرور صفة للمصدر.

[1]. قال في الهامش:

(الرب يستعمل بمعنى المالك يقال ربّ الراوون الرواب أي مالكهما ويستعمل بمعنى المربي والمصلح واصله رابّ ولا يقال للمخلوق هو الربّ معرفا وغنما يقال ربّ الدّار ونحو مضاف شرح مقدمة لمولانا مصطفى).

[2]. ورد في (ب) و (ج) والنصب بفعل يدل عليه أي نحمد ربّ العالمين بينما لم ترد في (أ).

[3]. ورد في (ب) و (ج) (عن القهستاني عن شرح التمهيد للعلامة السغناقي) بينما لم ترد في (أ).

السنغاقي: الحسن بن علي بن الحجاج بن علي حسام الدين السغناقي (ت 711هـ).

[4]. أبو محمد عبد الله ابن جعفر ابن درستوية (258÷-347هـ) بصرّي، انظر نزهة الالباء، للانباري، ص: 213.

[5]. ورد في (ج) الآخر وهو الأصح حسب ما يقتضيه السياق.

[6]. يحي بن شرف الحزامي النووي الشافعي (631هـ-676هـ)، انظر الاعلام، للزركلي، ج: 08، ص:149 .

الكراهة وأنت تعلم حال قوله على محمّد على كلّ تقدير بما سبق وقد ذكر السلام في بعض النسخ فهو عطف على الصلواة (ظ/7)فعلى تقدير مبتدئها فقوله على محمد خبر لهما وجاز أن يكون خبر الثاني محذوف[1]عند سيبويه وقيل يجوز العكس ذكره القهستاني ولم يذكر أوصافه عليه السلام لإناء اسمه عنها وآله بألف مبتدلة من الهاء[2] مرّة عند البصرية وعن الواو عند الكوفية وفي آله عليه السلام أقوال ستة، والمختار هنا كونه بمعنى الإتباع وفي إضافة إلى الضمير إشعار بجوازها كما هو الصحيح وغن كانت قليلة كما قال ابن مالك[3] وقيل غير جائزة، أجمعين تأكيدا وحال من مجموع المعطوف والمعطوف عليه كما في المرأة ولا يجوز أن تكون صفة لعدم التطابق وما قال بعض الفضلاء تأكيد وصفة فمراده بالصفة (و/8)مقابل التأكيد لا النعت النحوي فهو كما قال في بيان خاصة أنها مفعول مطلق أو صفة، فتكون حالات والتوجيه بأنّ إضافة ال (ال) للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة ليس بشيء فتدبّر وقد بقي في المقام كثير من الكلام تركناه لطول المرام وما ذكرناه أنسب للفن وإن لم يقبله الظن وبعد من الظروف الزمانية على ما هو الظاهر مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل النصب بتقدي (أخضر) أي وأحضر بعد البسملة الحمدلة والتصلية والواو للاستئناف أو عاطفة للجملة الأمرية على الجملة الحمدية إذ هي إنشائية على ما اختاره أكثر البصريين[4] والفاء في فاعلم عاطفة أو فصيحة أي إذا حضرت.

(ظ/8) فاعلم هذا هو مختار بعض الفضلاء والمشهور أن الفاء جواب لأمّا المقدرة أو المرهونة[5]وبعد المرهونة[5]وبعد في محلّ النصب بأمّا إذا الظرف يكفيه رائحة الفعل وشرطها المحذوف أو بأعلم هو الفاء وإن منع تقديم ما في حيّزه عليه لكن لأمّا خاصية تجوز تقديم ما لا يجوز تقديمه وفيه من التفصيل والكلام مالا يتحمله المقام.

---

[1]. ورد في (ب) (أما خبر الأول محذوف) ولم ترد في (أ) و(ج).

[2]. ورد في (ب) ' مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء) ورد في (ج): مبدلة.

[3]. سبقت ترجمته (صفحة 15).

[4]. ورد في (ب) أكثر المحققين.
ورد في (ج) بعض المحققين.

[5]. ورد في (ب) المعلومة

إنه حرف موصول مصدري مشبه بالفعل لابدّ له من اسم منصوب وخبر مرفوع والهاء للشأن مبني على الضم في محلّ النصب اسمه لابدّ. أي للافتراق وقيل لا عوض كما في مختار الصحاح[1]، ولا يلتقي الجنس وتسمى بتبرئة وبدّ مبني على الفتح في محلّ النص اسمه عند الجمهور وفي محلّ الرفع عند سيبويه[2].

(و/9)لكل ظرف مستقر خير ولأنه متعلق ببندّ وإلاّ لوجب نصبه لأنه مشابه بالمضاف والمشابه بع معرب بالإجماع وذهب ابن مالك[3] إلى أنه متعلق ببندّ وهو معرب لكن انتزع التنوين عنه تشبيها بالمضاف وعلى هذا فخبر لا محذوف بلا سدّ شيء مسدّه معه ولا مع اسمه وخبره في محل الرفع خبر (لأن) واسمه مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الإعراب لكونها صلة وّأنّ مع صلتها في تأويل المصدر مبني منصوب المحل مفعول واحد لا علم ولا تقدر له مفعولا ثانيا ولا تقول أن (إنّ) مع اسمها وخبرها سدّ مسدّ اسمين هما مفعولا فعل القلب (ظ/9) كما يقول بعضهم لأنها مع جزئيها في تقدير اسم مفرد كما علمت بل تقول أنّ الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادّان مسدّان مع اسمها وخبرها إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة[4] مصدرية كما ذكره الرّضى طالب معرفة الإعراب بتتابع الإضافات وهو جائز بلا هجنة وقيل يجوز تنوين طلب على أن معرفة مفعوله وهذا مبني على أنه معتمد على موصوف مقدر كما قيل في أمثاله لكن حقق بعض الفضلاء أنه لا يجوز العمل بالابتعاد على موصوف مقدر فتدبّر ثم الإعراب في اللغة البيان أو إزالة الفساد وفي اصطلاح النحاة له معنيان على ما أشار إليه المص في الامتحان (و/10)وهو شيء حاء من العامل يختلف به آخر الكلمة لفظا أو تقديرا أو عام وهو ما ذكر بزيادة أو محلا فيندرج فيه الإعراب المحلّي والظاهر أنّه المراد هنا كما يشير إليه بتقسيمه إلى الثلاثة في آخر الكتاب كما

---

(1). معجم اللغة العربية من باب الهمزة إلى ي
باب الياء، ألفه محمد الرازي.
(2). أنظر ترجمته، (ص13).
(3). أنظر ترجمته، (ص15).
(4). ورد في (ج) علّة.

لا يخفى على ذوي الألباب فلا وجه لما قيل المراد بطلب معرفة الإعراب والبناء واكتفى بالإعراب لشرفه مع أنّه لا يلزم لطالب معرفة نفس البناء ما ذكر هذا لكن الطريق الأسلم أنّ الإعراب هنا بمعنى تطبيق الكلام على القواعد النحوية كما بينه بعض شراح المعنى[1]، فنأمل من معرفة خبر مبتدأ محذوف أي هو الفراق المغني كائن من معرفته والجملة تبيينه لا محل لها من الإعراب (ظ/10)لأنها مستأنفة أو متعلق بما دلّ عليه قوله لابدّ أي لا يفرق ولا يعوض من معرفة كما أفاده

الرضي في قوله تعالى:﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله﴾[2]، وعلى ما ذهب إليه ابن مالك فهو متعلق ببدّ ولا معنى لتعلقه بالظرف كما توهّم فليعرف، ثم المعرفة إمّا بالتنوين أو مضافة إلى مائة شيء أصله مائي كفى والتاء عن الياء وقيل أصله مائية كبيرة لزمها التاء عوضا عن الياء والتزم كتابه الألف لئلا يلتبس بصورة منه وحمل على المفرد والتثنية دون الجمع، وقيل لا يكتب إلاّ ألف في التثنية أيضا ستون مخصصة بقوله منها إذ هو ظرف مستقر صفة مع فاعله فهو مبتدأ وخبره جملة، (و/11)جملة قوله يسمىّ عاملاّ أي يسمى كل واحد من الستين في غرفة النجاة عاملا لكونه مؤثرا أو محصلا في المعمول لمعاني خفية وهو في الاصطلاح ما وجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب والواسطة ما ذكر من المعاني الخفية في الأسماء والمشابهة التامة للأسماء في الأفعال[3].

وثلاثون يسمّى معمولا وعشرة يسمّى عملا وإعرابا عطف تفسير للتثنية على أنّ المراد بالعمل الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري كما في النتائج، إذا علمت أنّه لا بدّ من معرفة مائة شيء وهي على ثلاثة أقسام فأبين فالفاء فصيحة وتفريعية وليس بينهما فرق (ظ/11)على ظاهر مذهب

---

(1). أنظر ترجمته، (15).

(2). قال تعالى:﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾الآية 43- سورة هود.

(3). ورد في (ج) (لمعاني خفية أو المشابهة التامة للاسم المقتضية لنصب غلائم هي الإعراب).

صاحب الكشاف[1] والجملة مع سابقتها[2]لا محلّ لها لكونها جواب شرط غير جازم ويحمّل أن يكون أيبن[3] منصوبا لا بتقدير أن لكونه في جواب الأمر بالفاء.

فيكون مع معموله في تأويل المصدر مبتدأ وخبره محذوف أي فيتبين أنه ثابت والجملة على ماسبق على ما اختاره الرضي أو كون الفاء عاطفة له على مصدر تضمنه، أعلام فالتقدير ليكن علم منك فتبين مبني على ماقله الجمهور ولك بإذن الله وتيسيره ظرف لغوا ومستقرا فتدبرّ بها جملة استنتاجية أو اعتراضية أو صفة الله لما مرّ هذه الثلاثة بالنصب صفة لاسم الإشارة على ما اختاره ابن الحاجب[4] وعطف بيان على ما اختاره ابن مالك[5] (و/12)في الجاهد الواقع بعد اسم الإشارة فاللام للجنس على الثاني كما أفاده الفاضل العصام[6] في شرح التلخيص وقيل بدل لا يجوز القطع[7] لما عرفت المقدمة الموضوعية لبيان شروط الصفات المقطوعة على طريق الإيجاز ظرف ظرف مستقر إمّا حال عن المفعول أو صفة لمفعول مطلق محذوف أي أبين بيانا كائنا على طريق هو الإيجاز فالإضافة بيانية في ثلاثة أبواب جمع باب في الأصل مدخل ثم سمى به ما يتوصل بما إلى الشيء وفي العرف طائفة من الألفاظ يشتمل مسائل من جنس واحد كما في هذا المقام وقد يسمى ما دّل على مسائل من صنف واحد.

(ظ/12) ذكر القهستاني **الباب الأول** على وزن (أفعل) عند البصريين من وول على الصحيح ويقلب الواوالأولى في الجمع المؤنث لزوما[8] فيقال الأول والأولى وقيل من أول فقلبت الهمزة واوا على خلاف القياس والاعلال في الأول والأولى على هذا وقيل من وال بقلب الهمزة واو ثانية فالأولى

---

(1). الزمخشري (انظر ترجمته ص 11).

(2). ورد في (ج) ساقطتها.

(3). ورد في (ج) بيّن وهذا هو الأصح حسب ما يقتضيه السياق.

(4). أنظر ترجمته، (ص16).

(5). أنظر ترجمته، (ص15).

(6). هو عصام الدين الأسفاريني (ت 951ه) من مؤلفاته: شرح الشافية في التصنيف.

(7). ورد في (ب) و(ج): (من) بدلا من (هي).

(8). ورد في (ب) و(ج): (في الجمع والمؤنث همزة لزوما) وهذا هو الأصح حسب ما يقتضيه السياق.

والأول في الأصلوُءْلَوَوؤلُفقلبت الفاء موضع العين وبالعكس، وعلى وزن **فوعل** عند الكوفيين فاصلة أول فزيد واوا للإلحاق بجعفر وردّ بأن فوعل يؤنث على فوعلة لا فعلى ويجمع على فواعل لا فُعَل نحو: جوهرة وجواهر في بيان العامل.

- **الباب الثاني: في المعمول.**
- **الباب الثالث: في الإعراب ووجه التقديم والتأخير**

(و/13)والتأخير لا يخفى على ذوي الألباب الباب الأول في العامل وهو على ضربين أحدهما " لفظي" وثانيهما " معنوي" أو هما " لفظي ومعنوي" على أن يكون معا خبر مبتدأ محذوف لكن أجري إعراب الكل على الجزءين لقبولهما ويحتمل أن يكون معا بدلا لكل أو عطف بيان عند من لا يشترط التعريف ولا يجوز كون لفظي بدل بعض ومعنوي عطفا عليه لا اشتراط الربط فيه ولذا لم يجز البداية في نحو: مررت بثلاثة زيد وعمرو بل وجب الابتداء بتقدير الجزء[1]ي منهم زيد وعمرو كما في المغنى فاللفظي على قسمين مبتدأ وخبر والفاء عاطفة للمفصّل على المحلّ أو تفسيرية.

(ظ/13)ويحتمل أن يكون اللفظي منصوبا باعلم مقدرا على أن يكون مفعوله الأول وعلى قسمين مفعوله الثاني أو بالذكر على قسمين خبر مبتدأ محذوف فالفاء نصيحة فتدبّر **سماعي وقياسي، فالسماعي** تسعة [وأربعون][2] وأنواعه خمسة ووجه الضبط أنه على ضربين عامل في الاسم وعامل في المضارع، والعامل في الاسم إمّا عامل في الواحد وهو النوع الأول، أو عامل في الاسمين وهو إمّا أن يكون منصوبه قبل مرفوعه وهو النوع الثاني أو بالعكس وهو النوع الثالث، والعامل في الفعل إمّا ناصب وهو النوع الرابع أو جازم وهو النوع الخامس.

---

[1]. ورد في (ج): الخبر

[2]. ورد في (ب) و(ج) تسعة وأربعون، بينما لم ترد [وأربعون] في (أ)، وهذا هو الأصح حسب ما يقتضيه السياق.

النوع الأول: حروف تجر لفظا أو لفظا أو تقديرا أو محلا [و/14] اسما صريحا أو مؤولا واحدا فقط، الفاء جواب الشرط المفهوم من السياق وقيل زائدة للتزيين فقط كمن بمعنى حسب أو اسم فعل بمعنى يكفي أو انته فالمعنى إذا جرّت بها اسما واحدا فهو حسبها أي كافيها أو يكفيها أو قالته كذا، قيل فقط مبني على السكون فإذا كان بمعنى حسب فهو مرفوع المحل خبر لمحذوف وإذا كان اسم فعل محلّ له من الإعراب وعلى الأصحّ وقيل مرفوع محلا على أنه مبتدأ وفاعله أعني هو أو أنت سادّ مسدّ الخبر وقيل منصوب مفعول مطلق لفعل مقدر أي يكفي كفاية أو أنه انتهاء وعلى كل تقدير فالجملة لا محل لها من الإعراب [ظ/14]لوقوعها جوابا للشرط غير الجازم هذا ويحمّل أن يكون الفاء عاطفة للجملة على حمله تجرّ على أن نقط بمعنى يكفي فهو ذي محلّ الرفع أي فيكفي الجرّ لها تسمّى تلك الحروف حروف الجر فهذا أعلم لها فالمجموع كلمة واحدة مثل: عبد الله. والمستحق للإعراب هو المجموع لكن لمّا كان الجزء الثاني مشغولا بالإعراب الإضافي المحكم لم يعبّر فأجرى إعراب لمجموع على الجزء الأول كمّا حققه المص في الامتحان فهو منصوب لفظا مفعول ثاني يسمّى ومفعوله الأول نائب الفاعل ويحمّل أن يكون الجزء الأول بالضم على الحكاية لإشهاره به على ما أشار إلى جوازها في مثله في الكشاف فيكون منصوبا تقديرا.

[و/15]ثم الجملة إمامرفوعة المحل صفة بعد صفة الحروف أولا محل لها مستأنفة وحروف الإضافة بالنصب لفظا أو تقديرا عطف على حروف الجر وسميت بها لوجود والإضافة في مفهومهاإذ هي ما وضع لإفضاء مفهوم الفعل أو معناه إلى الاسم أو حصل عليه ولعمل الجر وهي عشرون كلمة الواو عاطفة للجملة على جملة، النوع الأول حروف استثنائية الكلمة الأولى الباء للإلصاق حقيقة أو مجازا نحو مرفوع أو منصوب مضاف إلى جملة «آمنت بالله تعالى » مرادا بها ألفاظها فهي مجرورة تقديرا لكونها محكية[1]، وامن فعل ماضي من الإيمان يقال آمنه إذا صدقه وتعديته بالباء لتضمنه[2] [ظ15]معنى الاعتراف أي صدقته معترفا به بالله تعالى فبالله تعالى متعلق بمعترفاوهو حال على الفاعل أو بآمنت مفعولا له بناءا على الاختلاف في طريق التضمين كما ذكرناه في أول

---

[1]. ورد في (ج) : محكم.

[2]. ورد في (ب) و(ج): لتضمينه.

النتائج ولكون الإيمان بمعنى الوثوق وهو موصول بالباء ومنه باء القسم نحو: به لانبعثن فالواو من كلام المص عاطفة لما يعده مرادا به لفظ مجرورا تقديرا على المثال السابق وإعرابه في نفسه أن الجار متعلق ب اقسم مقدرا والمجرور في محل النصب مفعوله، واللام لام الابتداء للتأكيد في جواب القسم و(ابعث): فعل مضارع مجهول متكلم على الفتح باتصال النون المشددة والمخففة ونائب فاعله انا مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب.

(و/16)جواب القسم والكلمة الثانية من اعلم أن كل كلمة أن كل كلمة على حرف واحد يعبر عنها باسمها الذي هي أوله كالباء، وكل كلمة هي على حرفين يعبر عنها بلفظها، ولهذا استقبح التعبير عن الحروف، تعريف على رأي الخليل[1] بالألف واللام، إن الكلمة[2] المبنية المراد لفظها محكية على ما هي عليه على الأكثر وقد تجيء معربة فإن كانت ثنائية وقصدت الإعراب تضعف الثاني صحيحا أو واوا أو ياءا نحو: من، وكم، ولو، و [في] [3] وإن كانت ألفا زدت ألفا آخر وجعلته همزة نحو: لأذكره لرضي فمن محكي على السكون على الأكثر مرفوع تقديرا أو بالتشديد مرفوع لفظا على الأقل فإن أولته باللفظ فهو منون (ظ/16)لأنه متصرف إذ لا سبب لمنع الصرف سوى العلمية[4] لنفسه وإذ أولته بالكلمة فهو كهده وان أولته بالكلمة فهو كهند في الصرف وتركه ثن انه للابتداء مطلقا على الأصح كما في التسهيل والرضي[5]نحو: تبت أي رجعت من كل دن بالى طاعة الله وقد يكون بمعنى باء القسم فيكون مكسور الغيم أيضا على الأكثر وقد يضم الميم والنون على حاله وقد يضمان وقد يكسران وقد يفتحان فتختص بربي أو بالله وقد يقال مُ الله مِ الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من على ما قاله سيبويه، وقيل هما بدلان من الله كالتاء تكون الميم شفوية كالواو واختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لأن الحرف الواحد لم يجئ مضمونا في كلامهم

---

[1]. الخليل ابن احمد الفراهيدي البصري، (100هـ-107هـ)، صاحب معجم العين، واضح علم العروض، انظر وفيات الاعيان، لابن خلكان، ج:02، ص: 244.

[2]. ورد في (ب) و(ج)، (ثم إن الكلمة) لم ترد (ثم) في ألف.

[3]. ورد في (ب) و (ج)، لم يرد في (أ)، فاخترنا الاصح وهو ذكر الحرف (في).

[4]. وردفي (ج) العملية.

[5]. انظر ترجمته، (ص 12).

(و/17) وقيل لكل مقصور أيمن أو يمين **والثالثة** إلى الانتهاء مطلقا نحو، تبت إلى الله تعالى، **والرابعة** عن للبعد نحو: كففت أي منعت من قبل الله تعالى علي صيغة المجهول أو منعت نفسي على صيغة المعلوم عن الحرام **والخامسة**، على للاستعلاء حقيقة أو مجازا نحو: يجب التوبة على كل مذنب، **والسادسة**: اللام للاختصاص إما بالملكية نحو: إنا عبيد الله تعالى، أو شبهها نحو (خلق لكم من أنفسكم أزواجا) [1]، وللاشتقاق حو: الحمد لله، ومن فروع لأهم التخصيص لام العاقبة نحو: (لدوا لموت) [2]، والتحليل نحو: جئت للسمن[3] واللام المقوية لعامل الضعيف بالتأخر عن معمولة نحو: نريد ضرب وبكونه اسم فاعل (ظ/17)أو مصدرا وبكونه مقدرا نحو: (يا نريد و يا للماء) وصارت الأخيرة مع دلك علما للاستعانة أو للتعجب وقد يجيء بمعنى (سمع الله لمن حمده) أي استمع إلى حمده، وبمعنى على نحو: (وتله لجبين) [4] أي عليه وبمعنى واو لقسم في التعجب نحو: (الله لا يؤخر الأجل) ورائدة نحو: (ردف لكم ويا لكم) عند سيبويه وكدا اللام المقدرة بعدها بعد فعل الأمر والإرادة نحو: (وما أمروا إلا ليعبدوا الله) [5]، ونحو: (أريد لأقضي حاجتي) وقيل وهما أن[6] والظاهر هو الأول لقوله تعالى: (وما أمرت أن أكون) [7]، وقيل يجيء بمعنى عن مع القول ويجيء بمعنى في وبمعنى عد وبمعنى قبل والأولى بقاؤها على الاختصاص، (و/18)ذكره الرضي، والسابعة: في لظرفية حقيقة نحو: المطيع في الجنة، أو مجازا نحو: النجاة في الصدق، وقيل يجيء بمعنى على، وبمعنى اللام وبمعنى الباء وبمعنى إلى، وبمعنى مع، والأولى على معنى الظرفية كما ذكره أيضا، والثامنة: الكاف لتشبيه نحو: الحرام

---

(1). (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)سورة الروم.

(2). قال أبو العتاهية: بدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى ذهاب

(3). ورد في (ب) و (ج) للسمين.

(4). (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ) الآية- 103- سورة الصافات.

(5). (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) الآية 5 سورة البيّنة.

(6). ورد في (ب) و (ج): (وهما بمعنى إن) وهدا هو الأصح حسب ما يقتضيه المعنى.

(7). (إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) الآية 91- سورة سورة النمل.

كالنار، ويحكم بزيادتها إذا دخلت على " مثل " كقوله تعالى : (ليس كمثله شيء) [1] على ما قاله الأكثرون، وذكر بعضهم أنها قد تكون للمبالغة إذا اتصلت بما نحو: سلم كما تدخل، وصل كما يدخل الوقت، ولعلها من فروع التشبيه إذ يمكن أن يكون المراد تشبيه التسليم بالدخول في الوقت بكونهما في وقت أو متقاربين، وذكر الكوفيون والاخفش[2]أنها للاستعلاء [ظ/18] كما قيل لبعضهم، « كيف أصبحت » فقال كخير، ا يعيى خير، وقيل هي للتشبيه على حذفها مضاف أي صاحب خير، وقال قوم (إنما تكون للتعليل ونفاه الأكثرون) [3] وقيده بعضهم بان يكون مكفوفة بها كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم، فتجاوز الله عنه، وفي المغني[4] وألحق جوازه مطلقا نحو: وي كأنه كأنه لا يتلح (الكافرون) [5]، أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، قال الرضي: ويجيء: ما الكافة بعدها فتكون لها ثلاثة معان احدهما تشبه مضمون الجملة بمضمون جملة نحو: كن كما أنت، فلا تقتضي ما يتعلق به لان هانما يطليه لكون المجرور مفعولا فادا لم تجر فلا مفعولا هناك حتى يطلب متعلقا ومنه قوله عليه السلام: (كما تكونوا يولى عليكم) [6]

[و/19]وثانيهما أن تكون بمعنى لعلّ، نحو: انتظر[7] كما أتيتك حكاه سيبويه، ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب ألا ترى أنّ بما يجئ بمعنى ربّما.

وثالثهما أن يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود، نحو: كما قام زيد قعد عمرو، وقد تكون ما بعد الكاف مصدرية نحو: كما ندين تدان، وافعل كما افعل ويجوز أن يكون القسم الأول أعنى كن كما أنت وقوله عليه السلام:«كما تكونوا يولى عليكم»[8]

---

[1]. قال تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، الآية 11 – صورة الشورى.

[2]. أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد وشهرته والاخفش الأكبر (177هـ)، انظر سير اعلام النبلاء، للذهبي، ج:07 ، ط:07، ص: 323.

[3]. ورد في (ب) و(ج) وهدا هو الأصح حسب ما يقتضيه السياق، بينما ترد في (أ).

[4]. أنظر ترجمته، (ص: 15).

[5].ورد في (ب) و (ج) ولم يرد في (أ)، والأصح وجودها وهدا ما يقتضيه السياق.

[6]. حديث ضعيف ورد تحت رقم 4280 في كشف الحقائق ومزيل الإلباس العجلوني أخرجه الدليمي عن أبي بكرة بكرة مرفوعا وفيه يحي بن هاشم وهو كذاب يضع الحديث، كتب التفريج والزوائد.

[7]. ورد في (ج) انتظرني.

[8]. أنظر ترجمته، كشف الحقائق ومزيل الإلباس ورد تحت رقم 4280.

من هذه النوع، كما يجوز أن يكون ما في هذا النوع كافة انتهى ملخصا، قال في المغنى يقع كما بعد الجمل كثيرا صفته في المعنى فيكون نعتا لمصدر أو حالا وتكون اسمية، وسيبويه والمحققون لا يجوزونها (ظ/19) إلا عند الضرورة والأخفش والفارسي[1] والجزولي[2] يجوزونها في الاختيار كما في المغنى والرضي ثم إنه لا يختفي أن القول قول المص كقوله تعالى بمعنى القول فجملة (ليس كمثله شيء) [3]مراد بها لفظها مجرور تقديرا بدلا وعطف بيان منه فأتقن هذه القواعد يزيدك نفعا في اصطياد الشوارد. و**التاسعة**" حتى بمعنى إلى فتدخل على الاسم الصريح والمؤول نحو أعبد الله أنا وأنت حتى الموت واعبد حتى الموت أو تموت، وبمعنى كي فلا تدخل إلاّ على مضارع منصوب بأن مقدرة نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة، وتكون عاطفة فلا تكون بمعنى إلى ولا (و/20) ولابد قبلها من ذي أجزاء إلاّ أنه يجب في العاطفة[4] وفي الجارة يجوز إظهاره نحو أعبد كل وقت حتى الموت وتقديره كما في المثال المذكور في المتن ويجب في العاطفة أن تكون ما بعدها جزء للمعطوف عليه أو لما دلّ عليه نحو: ألقى الصحيفة كي يخفف رجله حتى نعله ألقاها أو كالجزء له بالاختلاط نحو: ضربني السادات حتى عبيدهم ويحبب كونهم أقوى أو أضعف ويحبب[5] دخول ما بعدها في حكم ما قبلها بالإتفاق وفي الجارّة يجوز كونه متصلا بأجزاء ما قبلها نحو: نمت البارحة حتى الصباح، خلاف للسيرافي[6] ولا يحبب (ظ/20)كونه قوي أو ضعيف[7] والتزم البعض فيها التعظيم أو التحقير وليس بمشهور وفي دخوله في حكم ما قلبها أقوال والأغلب الدخول والفرق

---

[1]. أبو علي الفارسي (288هـ-377هـ) ولد بفارس وتوفي ببغداد نحوي وعالم بالعربية، أنظر وفيات الاعيان، ج: 02 ص:80 .

[2]. أبو موسى الجزولي (540هـ-607هـ) كان إماما في علم النحو من آثاره المقدمة الجزولية في النحو، انظر وفيات الاعيان، ص: 3224/3176.

[3]. سبق ذكره سورة: الشورى، الآية 11.

[4]. ورد في (ج) العاطفين.

[5]. ورد في (ب) و (ج) يحب، وهذا هو الأصحّ لأن السياق يقتضي ذلك.

[6]. أبو سعيد الحسن ابن عبد الله المرزبان السيرافي، النحو المعروف بالقاضي، (284هـ-384هـ) انظر سير اعلام النبلاء، للذهبي، ج: 16، ص: 248.

[7]. ورد في (ب) و (ج) أقوى أو أضعف.

بينهما وبين إلى أنه يلزم فيها كون ما بعدها آخر جزء ما قبلها أو ملاقيه فلا يجوز (أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها) بخلاف إلى، وأن الأظهر في (إلى) عدم الدخول مطلقا إلا مع وقال الأندلسي[1] (لا أفرق بينهما من هذا الوجه فإن ما بعدهما جزء لما قبلهما) فالظاهر الدخول فيها وإن لم يكن فالظاهر عدم الدخول فيهما وما ذكرناه أظهر عند النحاة، وتكون ابتدائية وفائدتها التعظيم والتحقير، (و/21)فتدخل على الجملة الفعلية مطلقا، والاسمية حتى خبرها من جنس الفعل المتقدم، نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت حتى الأمير ضاحك ثم يفد ويجوز حذف خبرها مع القرينة، نحو:أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع أي مأكول، هذا تلخيص ما ذكره الرّضي. والعاشرة: ربّ للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا نحو: ربّ تال يلعنه القرآن قربّ غير متعلق بشيء وقال مجرورا تقديرا مرفوع محلا مبتدأ وجملة يلعنه القرآن خبره إن لم يشترط توظيف مجرورها وصفة إن اشترط والخبر محذوف واختار الرضي كون ربّ اسما مضافا إلى ما بعده كما هو مذهب الكوفيين...

(ظ/21)والاخفش مرفوعمحلا على أنه مبتدأ لا خبر له وستطّلع على تحقيقه أو منصوب بفعل يفسّره ما بعده و**الحادية عشر**: مركب تعدادي مفتوح الجزءين مرفوع محلاّ على الابتداء والحادي في الأصل الواحد، فنقل الفاء إلى اللاّم وقدم الحاء على الألف ليمكن الابتداء وواو القسم ويجب حذف متعلقة ويدخل على الكبائر مفعول به على المشهور ومفعول مطلق على ما حققه بعض المحققين، وكذا الحال في الفرائض والجملة فعلية لا محلّ لها من الإعراب جواب القسم

(و/22)ولم يدخل نون التوكيد لعدم لزومه في النفي وغن جاء على قلة. **والثانية عشر**: تاء القسم مثل الواو لاّ أنه مختص بلفظ الله وبالرب على ضاحكا. الأخفش والرحمن كما في المغنى، نحو: تالله لأفعلنّ الفرائض التي باللام والنون لأنه إذا كان أول الجواب فعلا مضارعا مثبتا مستقبلا غير مقارن حرف الاستقبال ولا مقدم معمول يلزمه اللام والنون كما في التسهيل، و**الثالثة عشر**: حاشا

---

[1]. وهو ابو بكر الاندلسي القرطبي مولى بن امية محمد بن احمد بن محمد بن يحيى بن مفرج ابو عبد الله (ت 661هـ)، انظر الوافي بالوفيات للصفدي، ج: 02، ص: 38 .

للاستثناء نحو: هلك الناس حاش العالم، فحاشا جزء غير متعلق بشيء والعالم مجرور لفظا منصوب محلاّ مستثنى من الناس.

(ظ/22)و**الرابعة عشر**: مذْ بمعنى من نحو: تبت من كلّ ذنب فعلته مذ يوم البلوغ أو بمعنى في أو بمعنى من وإلى كما في التسهيل، والخامسة عشرة: (منذ)، نحو: يجب الصلاة منذ يوم البلوغ.

و**السادسة عشر**: (خلا) نحو: هلك العالمون خلا العالم العامل بعلمه، و **السابعة عشرة**: عدّا، نحو: هلك العاملون عدّا المخلص، هما مثل حاشا معنى وإعرابا.

و **الثامنة عشر**: لولا، إذا اتصل بها ضمير عند سيبويه والجمهور وهي للإمتاع نحو: لولاك فلولا حرف جرّ غير متعلق بشيء على ما صرّح به بعضهم وتبعه المص والكاف مجرور المحلّ القريب مرفوع المحلّ البعيد مبتدأ.

(و/23)وعند الكوفيين والأخفش ليس بحرف جر والكاف ضمير مجرور استعير للمرفوع كما استعير المرفوع له في ما إذا كانت، فعند الأخفش متبدأ أيضا وخبره على القولين لسدّ الجواب مسدّه، وعند الكوفيين فاعل فعل محذوف أي لولا وجدت، والمبرّد لم يثبت اتصال الضمير به والمفهوم من كلام بعض الفضلاء أنه متعلق بجوابه فالمعنى لعدمك يهلك الناس لكنك لم تعدم فلم يهلك، فتدبّر.

يا رحمة الله: جملة ندائية اعتراضية للهلك الناس و**التاسعة عشر**: كي، إذا اتصل به إن وما المصدرتين وما الاستفهامية.

(ظ/23)كما في التسهيل نحو: كميه عصيت، والأصل كيما حذف الألف من ما الاستفهامية لشدّة اعتناقها بالجار، ولذا يجوز الوقف على الميم بلاهاء فيجوز كتابته بلاما وقد يكتب بها لقصد الوقف عليها، كما بين في علم الخط فكي بمعنى الأم حرف متعلق بعصيت وما مجرور المحل القريب البصريين، ومذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل إن ويعتذرون في (كميه) بأنّ الفعل مقدر وما منصوب المحلّ به فالتقدير في المثال المذكور كي (و/24)تفعل ماذا عصيت وفيه مخالفة لعدّة أصول على ما فصله الرضي، و**العشرون** : (لعلّ) يفتح اللاّم الأخيرة أو

بكسرها وكذا (علّ) وهي للترجي أي إرتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال لعلّ الشمس تغرب يخبر لها في لغة عقيل[1] فهو متعلق بفعل محذوف أو بالنسبة أو حال من لعلّ وهي معرفة لكون المراد لفظها أو صفة بتقدير المتعلق المعرّف على ما جوّزه المحققون نحو: لعلّ الله يغفر ذنبي، فلعلّ جاء بغير متعلق بشيء والله مرفوع محلا مبتدأ والجملة خبره وذلك القوم عقيل على ما نقله الناقلون فلا اعتداد بقول من قال أن الجرّ به شاذ، (ظ/24) كذا نقل عنه وفي أكثر الكتب لم يذكر الثلاثة الأخيرة والصواب ما فعله المص لمّا عرفت وزيد على ذكر (متى) في لغة هذيل[2] بمعنى من نحو أخرجها حتى كمه، واختلفت في قوله بعضهم وضعته متى كمى فقال ابن سيده[3] بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط كما في المغني ومع سيكون العين في لفظ غنم[4] وربيعه[5] على ما قال بعضهم وقال الرضي هو الحق وواو ربّ عند الكوفيين وهو مختار بن الحاجب[6] وعند أكثر البصرين يقدر ربّ بعد الواو فالجرّ به والواو للعطف وأمّا الفاء وبل فلا خلاف أنّ الجرّ ليس بهما بل بربّ المقدرة كذا قال الرضي لكن (و/25)ذكر في المغني في الفاء أنهاخافضة لأسماء الزمان كما قرئ ولاة حين مناص بالجرّ والهاء والهمزة في نحو: هالله والله في القسم على مذهب الأخفش وعند الجمهور الجر بحرف القس المقدر وهما عوضان عنه وأيمن عند الزجاج[7] والرماني[8] وعند الجمهور اسم وإما من وم للقسم فهما من فروع من أو أيمن أو يمين على ما سبق وقد ذكر في

---

(1). قبيلة عربية تاريخ نسبها يرجع بأصله إلى قبيلة مصر من قبائل العدنانية.

(2). قبيلة من قبائل خندق من العرب المصرية تسكن في الحجاز غرب جزيرة العرب.

(3). هو ابو الحسن علي بن أبي إسماعيل والمعروف بابن سيده المرسي (398هـ-458هـ) لغوي أندلسي، صاحب (المحكم والمحيط الأعظم)، انظر سير اعلام النبلاء، ج: 18، ص: 144.

(4). قبائل عربية تقنط وسط وشرق وشمال جزيرة العرب.

(5). قبائل عربية تقنط وسط وشرق وشمال جزيرة العرب.

(6). أنظر ترجمته، (ص 16).

(7). هو إسحاق إبراهيم ابن محمد بن السّرى بن سهل الزجاج (241هـ- 311هـ) له كتاب (معاني القرآن)، انظر سير اعلام النبلاء، ج: 14، ص: 360.

(8). هو أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني (260هـ) مفسر وفيلسوف ونحوي، له كتاب الجامع في القرآن)، انظر نزهة الالباء، للانباري، ص: 218.

أكثر الكتب أن (أو) في نحو: لألزمنك أو تعطيني[1] حقي حرف جرّ لمعنى إلى عند غير سيبويه وحرف استثناء بمعنى إلاّ عنده لكن الصحيح أن أو عاطفة لما بعدها على مصدر مفهوم ممّا سبق أي ليكوننّ لزوم مني (ظ/25)أو إعطاء منك حقي، **النوع الثاني:** حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهما المبتدأ والخبر في الأصلأختار جمع الكثرة مع إن المقام يقتضي جمع القلة لمناسبة ما قبلها أو لاعتبار أنها إذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة كذا قالوا مع أن بعض المحققين صرح بأنه لا فرق بينهما في الإطلاق على الثلاثة لأنّ أقلّ كل جمع ثلاثة وإنّما الفرق في الإطلاق على فوق عشرة فأحفظه وهي ثمان في الأصل منصوه[2] إلى ثمن بالضم لأنه صيّر السبعة ثمانية ففتحوا التاء للتعبير في النسبة وحذفوا إحدى ياء النسبة وعوضوا عنها الألف ثم حذفوا (و/26)ضمة الياء للاستثقال فاجتمع ساكنان فحذف الياء وأعطى التنوين النون فهي مرفوعة تقديرا وكذا في حال الجر وفي حال النصب لفظي كذا إفادة القهستاني في شرح الكيداني الأولى (إنّ) للتحقيق بلا تغيير نحو: إنّ الله عالم، بالإضافة والتنوين كل شيء وقد يكون حرف جواب بمعنى نعم، فلا يعمل ومنه قوله تعالى: ﴿ إنّ هذان لساحران﴾[3] على أحد الوجوه ولام الابتداء وإن لم يدخل على خبره المبتدأ لكن فعل بعد إن هذان لشبهها بأن المؤكدة لفظا كما في المغني، و**الثانية** إن للتحقيق بالتغيير نحو: أعتقد أن الله تعالى قادر على كل شيء، (ظ/26) أي قدرته عليه، و**الثالثة** [كأن للتشبيه نحو] [4](كأن الحرام نار)، وهي حرف برأسها على الصحيح، ومذهب الخليل أنها مركبة من الكاف وأن المكسورة والأصل أن الحرام كالنار، وقدمت الكاف[5] ليعلم: إنشاء التشبيه من أول الأمر وفتحت الهمزة لوقوعها بعد صورة الجارة وإن خرجت عن حكمها والمعنى على الكسر. **والرابعة:** لكنّ المشددة وهي مفردة عند البصرية وعند الكوفية مركبة من لا وإن المكسورة والكاف الزائدة فاصلها لا

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) لألزمنّك وتعطيني.

[2]. ورد في (ب) و (ج) منسوب وهذا هو الأصحّ لأن السياق يقتضي ذلك..

[3]. قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ الآية 63- سورة طه.

[4]. ورد في (ب) و (ج) ولم ترد في (أ) والأصح هو ذكرها لأن هذا هو ما يقتضيه السياق.

[5]. ورد في (ب) و (ج) الكاف وهذا هو الأصح لأن السياق يقتضي ذلك..

كأن فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة وهي للاستدراك نحو: ما فاز الجاهل (و/27) لكن العالم فائز، و**الخامسة** (ليت) للتمني أي محبة حصول الشيء مع ارتقاب حصوله أو لا نحو: ليت العلم مرزوق لكل أحد. و **السادسة** لعل في غير اللغة العقلية نحو: لعل" الله غافر ذنبي بالإضافة أو التنوين وهذه الستة في الأصل سدس فقلب الدّال لقربها من المخرج والسين لقربها في المهموسية إلى التاء وأدغمت التاء في التاء تسمى الحروف المشبهة بالفعل لشبههابه لفظا لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدا وفتح آخرها[1] ومعنى لوجود معناه في كلّ منها على ما عرفت واستعمالا لملازمتها الأسماء، و**السابعة إلاّ** في الاستثناء (ظ/27)صفة أو حال المنقطع وهو الذي لم يخرج من المتعدد وعند سبيويه العامل الفعل أو معناه كما في المستثنى المتصل، والمتأخرون لمّا رأوها [2] بمعنى "لكن" قالوا إنها الناصبة بنفسها وخبرها محذوف في الأغلب وقد يذكر نحو: «المعصية مبعدة عن الجنة إلاّ الطاعة مقربة منه» (فإلاّ حرف استثناء منقطع والطاعة اسمها، ومقربة خبر [3]، والجملة استئنافية استدراكية وعلى مذهب سيبويه فالطاعة منصوبة على أنها مستثنى، ومقربة خبر مبتدأ محذوف والجملة إستئنافية، **والثامنة:** "لا" لنفي الجنس أي لنفي الحكم عنه فيظهر عملها بثلاثة شروط كما في الإظهار ويجب ذكر خبرها إن لم تكن قريبة اتفاقا ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز[4]ويجب عند بني تميم [5] كذا نقله الرضي عن الأندلسي نحو: لا فاعل شر فائز.

(و/28)**النوع الثالث:** حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر (ما) و(لا) بلا همزة أو بها لرفع اجتماع الساكنين فتكون مكسورة أو مفتوحة بنقل حركة همزة الوصل إليها والإعراب على الأقل على ما عرفت فتون مضمونة الشبّهتان بليس، فتعمل (ما) بشرطين نحو: (ما الله متمكنا بمكان)، وتعمل (لا) بثلاثة شروط كما في الإظهار نحو: (ولاشيء مشابها لله تعالى) لكن عملها قليل لم يرد في

---

(1). ورد في (ب) و (ج) فتحت أواخرها.

(2). ورد في (ج) أرادوها.

(3). ورد في (ب) و (ج) خبرها وهو الأصح لأن هذا هو ما يقتضيه السياق.

(4). سكان منطقة الحجاز شبه الجزيرة العربية.

(5). قبيلة عربيةّ تسكن في الدهناء وشمال إقليم (نجد) واليمامة.

كلام العرب إلاّ في الشعر حتى أدى بعض المحققين أنها غير عاملة والحق ثبوته لوروده في إشعار أوردها ابن هشام [1] في مغنى اللبيب كذا نقل عنه وفي المغنى (ظ/28)إن ذكر خبرهاقليل حتى إن الزجاج [2]لم يظفر به فادعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصة وإن خبرها مرفوع ويرده قوله: (تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا... ولا وزر مما قضى الله واقيا) [3].

النوع الرابع: حروف تنصب المضارع لفظا أو تقديرا ومحلاّ وهي أربعة، الأولى: (أن) ملفوظة أو مقدرة للمصدرية ونلخصه للاستقبال نحو: (أحب مضارع متكلم وحده من أحبّ أو يحبّ) بالكسر (أن أطيع الله تعالى والله أحق أن تخشاه) ويجب [4]عليهن أن يخصّن ويدخل على الماضي ويبقى على المضي ويحكم على محلّهبالنصب لظهور ذلك على المعطوف عليه (و/29)نحو: (أعجبني إن ضربت وتقتل)، **الثانية: (لن)** حرف برأسه عند سيبويه وقال **الفراء** [5]أصله (لا) أبدل الألف نوناً وقال الخليل: (لا إن فقصر كائش في أي شيء) وعلما في على الماء أو لا وجه ما قاله العصام [6]أن أصله (لا) فادخل النون الحقيقية التي من حقها أن تدخل الفعل ليدل على أنّ التأكيد للنفي لا لا للمتقي فسقط الألف الاجتماع الساكنين وهي للتأكيد في النفي سواء كان مؤيدا في الدنيا والآخرة، نحو: (لن يغفر الله للكافرين)، أو في الدنيا فقط كقوله تعالى:﴿ لن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم﴾ [7]، أو (لا) كقوله: ﴿ **لن** ابرح الأرض حتى يأذن لي أبي﴾، **والثالثة:** كي مطلقا (ظ/29)عند الكوفيين وتارة عند أكثر البصريين نحو: (أحب طول العمر كي أحصل العلم) فكي بمعنى أن

---

[1]. جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري (708هـ-761هـ) من مصر من أهم مؤلفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، انظر الخصائص، لابن جني، ج:01، ص: 11.

[2]. أنظر ترجمته (ص 56).

[3]. بيت غير معروف القائل من البحر الطويل.

[4]. ورد في (ب) و (ج) يحب، وهذا هو الأصح لأن السياق يقتضي ذلك.

[5]. أبو بكر يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الإسلمي الدليمي الكوفي ولد بالكوفة سنة 144هـ، انظر وفيات الاعيان، لابن خليكان، ج:02، ص: 228، وارشاد الاريب، لياقوت الحموي ج: 07، ص: 276.

[6]. أنظر ترجمته، (ص30).

[7]. قوله تعالى:﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ الآية 95- سورة البقرة-

وأحصل منصوب وهو فاعله ومفعوله جملة فعلية لا محلّ لها [من الإعراب] [1] لكونها صلة كي وكأن وكي مع صلته في تأوليها المصدر مجرور المحلّ القريب بلام مقدرة منصوب المحل البعيد مفعول ب (أحبّ) وكي ممّا يحذف منه الجار قياسا كما أفاده ابن هشام في المغنى اللبيب وعند الاخفش والخليل جار بمعنى اللاّم فأحصّل منصوب بأنّ المقدرة وهي (و/30)مع صلتها مجرور المحل بكي على ما عرفت، والرابعة إذن حرف برأسه عند سبيويه وفي راوية عند الخليل يروي[2]عنه أنّ (أن) مقدرة بعده وبمكن توجيهه على ما اختاره الرضي من كون إذن إسما أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون على صورة الظرف المنصوب وهو للشرط غالبا في الماضي وفي المضارع إذ لم يكن للحال فإذا دخل على المضارع وقصد التخصيص على معنى الجزاء نصب المضارع بان المضمرة لأنها تخلصه للاستقبال فيحمل إذن على ما هو الغالب فيه (ظ/30)والفعل مؤول بمصدر ومبتدأ خبره محذوف وجوبا لأن الفعل لم يظهر فيه معنى الابتداء حتى الظهور فلو أبرز لكان كأنه أخبر عن الفعل قال (وإنّا حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيه في جميع استعمالاته) هذا نحو قولك : إذن تدخل الجنة، الجملة محكية مجرورة تقديرا بدل أو عطف بيان من القول على ما عرفت ومن موصوله أو موصوفة وصلتها وصفته قال: أطيع الله محكية منصوبة تقديرا مفعول به على الصحيح ومفعول مطلق رغم ابن الحاجب وسيجئ بيانه إن شاء الله تعالى.

(و/31)**النوع الخامس:** كلمات تجزم الفعل المضارع لفظا أو تقديرا أو محلاّ وهي خمسة عشر بفتح الجزءين وسكون الشيء عند الحجازيين وهو الفصيح وكسرها عند بني تميم، الخمس الأول منها حروف والعشر اسما ولذا قال كلمات فإن قيل المقام مقام الكثرة فلم اختار جمع القلة، قلت للتحقيق أن جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما على أنه ليس للكلمة جمع سوى الكلمات عند الأكثرين وإذا لم يأت للاسم جمع إلا بناء القلة فهو مشترك بين القلة والكثرة، الأولى (لم) القلب المضارع ماضياونصبه نحو قوله تعالى :﴿لم يلدْ ولم يولد﴾[3]و﴿لم

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) وهو الأصح لأن هذا هو ما يقتضيه السياق.

[2]. ورد في (ب) و (ج) [(أن) أصله (إذ أن) كما قال في (لن)]

يولد﴾[1]و﴿لم يكن الذين كفروا ﴾ [2] (ظ/31)و﴿اللائي لم يخضن﴾ [3]، و**الثانية:** (لماّ) للقلب والنفي بالاستفراق فلذا قالوا إن أصله (لم) زيد عليه ويستهل غالبا في التوقع وقد يستعمل في غيره نحو: لما ينفع عمري، و**الثالثة:** لام الأمر للغائب نحو: (ليعمل عملاّ صالحا)، والمتكلم نحو : (لأشرع في الحيز) والمخاطب نحو: (فلتفرحوا) ويحذف كثيرا نسيا، منسيا في المخاطب المعلوم فيبنى على ما يجزم به عند البصريين، و**الرابعة:** (لا) في النهي (لا تذنب) وهذه الأربعة تجزم فعلاّ واحدا فقط بالأصالة وبالتبعية فعلين فصاعدا، و**الخامسة:** (و/32)**(إن)** الظاهرة نحو: إن تبت يغفر ذنوبك، أو مقدرة نحو: تب يغفر ذنوبك، و**السادسة:** (مهما) قال بعضهم هي كلمة على وزن فعلى فحقها أن تكتب بالياء قال الخليل هي مالحقت بها (ما) فاستنكره تتابع مثلين فأبدل ألف الأولى هاءا لتجانسها في الهمس وهو قريب قياسا على أخواتها، قال الرضي وقال الزجاج مركبة من مه بمعنى أكفف وما الشرطية على أن يكون رداً على كلام أو فعل وهي اسم لا ظرف بدليل رجوع الضمير إليه نحو: مهما تفعل لتسئل عنه كما في قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾[4]. وقال بعضهم قد يكون ظرف وشدّد

(ظ/32)الزمخشري[5]، الإنكار عليه فقال الكلمة في عداد الكلمات التي يخبر فيها من لابد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول (مهما جئتني أعطيتك) وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية وارتضاء ابن هشام ودفع ماتثبت به ابن مالك في إثبات ظرفية.

---

[1]. الآية (03) من سورة الإخلاص.

[2]. قال الله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ سورة البينة الآية (01).

[3]. قال تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾ سورة الطلاق الآية (04).

[4]. قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ سورة الأعراف، الآية (132).

[5]. أنظر ترجمته، (ص11).

و**السابعة:** (ما) نحو: (ما تفعل من خير تجده عند الله)، و**الثامنة:** (من) نحو: من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا، فهذه الثلاثة أسماء فغن كان شرطها مسندا إلى ضميرها أو متعلقة متعديا أو لازما فهي مبتدأ كما في الأخير وإن كان متعديا ناصبا للضمير أو متعلقة (و/33)فالأولى كونها مبتدأة ويجوز نصبها بمقدر يفسره الظاهر نحو: من ضربته أو غلامه ضربك، و(إن) غيرنا صب لها فهي منصوبة بفعل الشرط ويجوز كونها مبتدأ على ضعف بتقدير الظهير والخبر هو الشرط على الصحيح كما في مغني اللبيب وعلى قول بعضهم يعتبر التفصيل المذكور في الجزاء[1] فيكون هو العامل والمفسّر لكن الحق أن الجزاء لا يعمل في إرادة الشرط ولا ينشر عاملها ما قاله الرّضي ثم قال ولو جاز عمله كما قال بعضهم لقلنا الشرط أولى وهذا على مذهب الجمهور وإن قلنا أنّ حرف (ظ/33)الشرط مقدرة قبلكلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فهي معمولة لفعل ينشره ما بعدها أبدا إذ حرف الشرط لا يدخل إلاّ على فعل ظاهر أو مقدرا ذكره الرضي، و**التاسعة:** (أين) للمكان نحو: (أين تكن يدرك الموت)، و**العاشرة:** (متى) للزمان، نحو (متى تحسد تهلك)، و **الحادية عشر:** (أنى) للمكان وقد تكون للزمان نحو: (انى تذنب يعلمك الله)، وهذه الثلاثة ظروف منصوبة بفعل الشرط لا بفعل الجزاء على ما عرفت ويزاد فيها (ما) كما في ما ذكره الرضي و**الثانية عشر** : (أي) اسم معرب من بين إخوته للزوم إضافته إلى المفرد ويجري فيه التفصيل المذكور في من نحو: (أي عالم (و/34) يتكبر يبغضه الله تعالى)، و**الثالثة عشر:** (حيثما) للمكان لا يجزم إلاّ بما وهي كافة عن طلب الإضافة فتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط فتشبه عن ويتضمن معناها وهي ظرف للشرط على ما سبق نحو: (حيثما تفعل [يكتب] [2] فعلك)، و**الرابعة عشر:** (إذ ما) للزمان اسم مثل حيثما عند المبرّد [3] وابن السّراج [1] والفارسي، وحرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) خبر الجزاء.

[2]. (إظهار الأسرار في النحو) للبركوي.

[3]. أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (210هـ-280هـ)، انظر سير اعلام النبلاء، للذهبي، ج: 13، ص: 577 .

وعملها الجزم في السّعة قليل كما ذي المغنى نحو: (إذ ما تبت يقبل توبتك)، و**الخامسة عشر**: (إذا ما) تجزم فعلين على ما قاله بعضهم صرّح به الرضي في بحث الظروف نحو: (إذا ما تعمل بعلمك تكن خير الناس) (ظ/34) وفي الإتقان [2] ولم يتعرضوا لكونها باقية على الظرفية أو محولة إلى الحرفية ويحمّل أن يجري فيه القولان في (إذ ما) ويحمل إن يجزم ببقائها على الظرفية لأنها أبعد عن التركيب بخلاف إذا وهذه الإحدى عشر في الأصل (وإحدى) [3] أبدلت الواو همزة على غير القياس عند الأكثر وعند المازني [4] إبدال الواو المكسورة همزة قياسا كوشاح واختاروا أحدا وإحدى كالحادي في التنسيق تحنيفا ويقع الأصل قليلا ذكره، الرضي يجزم فعلين مضارعين لفظا أو تقديرا أو محلا كما لا يخفى على من كان أهلا، والعامل القياسي تسعة الأول، (و/35)الفعل مطلقا أي لازما أو متعديا ناقصا أو تاما متصرفا أو غير متصرّف فافعل قلب أولا فكل فعل الفاء تعليلية أو فصيحة يرفع معمولا واحدا بالأحمالة وينصب معمولات كثيرة بلا واسطة كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه وله بلا جارّ أو بواسطة كالمستثنى والمفعول معه والمفعول بحرف الجرّ ثم إنّه كما أشرنا إليه إمّا متعد نحو: (خلق الله كل شيء)، فكل شيء مفعول به لخلق على ما هو المشهور وعلى ما حقق بعضهم مفعول مطلق وسيجئ، وله ثلاثة أقسام كما فصّل في الإظهار [5] وإما لازم نحو: (نزل القرآن نزولا) على أن يكون نزل بالتخفيف.

(ظ/35)فالقرآن فاعله ومنه أفعال المدح والذم ولابدّ لكل فعل مرفوع قد عرفت مثله فلا تفعل فغن تم به كلاما حال أو خبر بتضمين ثم معنى صار يسمى فعلا تاما كتمام ومرفوعه فاعلا ومنصوبه مفعولا نحو: (علم الله تعالى) وإن لم يتم بضم أو فتح أو كسر مجزوم تقديرا به بل إحتاج إلى خبر

---

[1]. أبو بكر بن محمد بن السري بن سهل (ت316)، انظر وفيات الاعيان، لابن خليمان، ج:04، ص: 339-340.

[2]. كتاب من تأليف جمال الدين السيوطي من اشتر ما ألفه في علوم القرآن.

[3]. ورد في (ب) واحدي، وورد في (ج) واحدة.

[4]. أبو عثمان بكر بن عثمان المازني نحو متكلم بصري (ت 247هـ)، انظر الوافي بالوفيات، للصفدي، ج:10، ص: 135 .

[5]. ورد في (ب) و (ج) يحب، وهذا هو الأصح لأن السياق يقتضي ذلك.

منصوب يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بالمرفوع وقيل لعدم دلالته على الحدث ولذا لا يتعلق به حروف الجر والصحيح أن الأفعال الناقص دالة على الحدث إلاّ (ليس) كما في التسهيل والمغني بل كلها كما قال المحقق الرضي فعليك بالتدبّر الوفيّ.

(و/36)ويسمى مرفوعه اسما ومنصوبه خبرا على ما هو المشهور وفاعلا ومفعولا كما في التسهيل وفي المغنى إنه اصطلاح غير مألوف وتسمية الأقدمين بهما مجاز لكن في الرضي أنهم لا يسمون منصوبه مفعولا ويسمون مرفوعه فاعلا والأولى تسميته اسما لأن الفاعل في الحقيقة هو مصدر الخبر ولذا لا يحذف غالبا ثم إنّه على ضربين:

- ضرب يدل على معنى القرب وهو المشهور بأفعال المقاربة.
- وضرب لا يدل عليه وهو المشهور بالأفعال الناقصة نحو: (كان الله عليما حكيما)، و (صار العاصي مستحقا للعذاب).

(ظ/36)و(مازال المذنب) أي كان دائما بعيدا من الله تعالى، و (يقبل التوبة مادام الروح داخلا في البدن) فما مصدرية والجملة صلتها في تأويل المصدر منصوص المحل على انه مفعول فيه ليقبل فالمعنى يقبل التوبة مدة دوام الروح أي عدم خروجه من البدن فتتغطى، وليس الله تعالى جسما وغير دلك مما لا يحصى على ما قاله المحققون، والثاني: اسم فاعل فهو إلقاء تعليلية أو فصيحة بعمل فعله أي عملا مثل عمل أو كعمل فعله منصوب على انه قائم مقام المضاف المحذوف وصفة لمفعول مطلق محذوف، (و/37)أو منصوب بنزع الجار لتغطية كما هو القياس عند الاخفش فهو ظرف مستقر فهو مع فاعله المستتر فيه العائد إلى المفعول المقدر صفة له المعلوم لمشابهته له فيرفع الفاعل وينصب المفعول به وسائر الفضلات مطلق نحو: (كل حسود محرق حسده عمله)، الثالث: اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المجهول فيرفع نائب الفاعل وينصب مفعولا أو مفعولين إدا كان فعله المعلوم متعديا إلى اثنتين أو ثلاثة وشرطهما مدكور في الإظهار على وجه ليس فيه إظهار نحو: (نائب مقبول توبته)،

(ظ/37)**والرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل** لفظا من حيث أنهما تثنيان وتجمعان وتذكران وتؤنثان ومعنى من حيث أنهما لما قام به الفعل إلا أن اسم الفاعل على معنى الحدوث وأنها على

الإطلاق[1] على ما هو وأنها على معنى الثبوت على ما نقله الفاضل العصام[2]، في شرح الكافية[3]عن شرح المفتاح للشريف العلامة[4] فهي أيضا مصدر من أصل بمعنى رجع مفعول مطلق، حذف عامله وجوبا سامعا أوحال حذف عاملها وصاحبها ووقع معترض بين المبتدأ (و/38)والخبر أي رجع الأخبار بعملها رجوعا أو خبر بما تقدم راجعا إلى الأخبار بعملها كدا إقامة بعض شراح المقي وفيه أن وقوع المصدر حالا سماعي على ما صرموا وان إلى التجأ إلى غلبته في معنى مثل ما سبق فلا حاجة إلى تقدير الفعل إذ يجوز ح أن يكون حالا عن فاعل الفعل المذكور كما هنا ويحمل في بعض المواضع أن يكون صفة لمفعول مطلق محذوف فلا تغفل، تعمل عمل فعلها وفعلها لا يكون إلا لازما فترفع الفاعل وتنصب سوى المفعول به الصريح، نحو: (العبادة حسن توابها في الآخرة) لموافقة أمر إلا له، (والمعصية قبيح عذابها) لمخالفته.

(ظ/38)**والخامس: اسم التفضيل** فهو أيضا يعمل عمل فعله فيعمل في غير الفاعل الظاهر والمفعول به وفيه بلام التقوية، وفي الفاعل الظاهر بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون جاريا على غير ما هو له

والثاني: أن يكون ما هو له مفضلا باعتبار ما جرى عليه، ومفضلا عليه باعتبار أخر.

والثالث: أن يكون منفيا، نحو: (ما من رجل أحسن من زيد) للاستغراق ورجل في محل الرفع اسم (ما) وأحسن بالنصب خبرة أو مبتدأ وأحسن بالنصب خبرة أو محذوف صفته إما مجرورا بالفتح (و/39)تابعا للفظه أو مرفوعا تابعا لمحله أو منصوبا حال منه من الضمير المجرور الراجع إلى العلم أو متعلق بالحسن المفهوم أي زائد فيه حسن الحلم من حسنة في العالم، و**السادس** المصدر فهو يعمل عمل فعله فيرفع وينصب بشروط خمسة على ما في الإظهار نحو: (يحب الله تعالى إعطاء له عبده فقيرا درهما) لكن الأقوى والأكثر أن يضاف إلى الفاعل وينصب المفعول كما في الرضي والتسهيل لا عمله منوعا كما ظن، **والسابع: الاسم المضاف** (ظ/39)فهو يعمل الجر في المضاف إليه، نحو: (عبادة الله تعالى خير)، **والثامن: الاسم التام بأحد خمسة أشياء** فهو يعمل النصب في الاسم، لنكرة على التمييز، نحو: (التراويح عشرون) تام بنون شبه، لجمعة ركعة، **والتاسع:**

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) (على ما اختار الرضي).

[2]. ورد في (ب) و (ج) ولم يرد في (أ).

[3]. الكافية في النحو لابن الحاجب.

[4]. أنظر (ص: 30).

معنى الفعل ولما كان المتبادر إضافة المعنى إلى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بقوله، أي كل لفظ وتيه على انه تسمية للدال باسم، المدلول والمراد لفظ غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة ما سبق كدا قيل بفهم منه معنى فعل وهو على (و/40)أقسام منها أسماء الأفعال نحو: (هيهات المذنب) أي بعد من رحمة الله وتراك أي ترك ذنبا، ومنها الظرف المستقر نحو: (ما في الدنيا راحة)، ففي الدنيا مستقر معتمد على النفي، وراحة فاعلة ويجوز جعلها مبتدأ، والظرف منع فاعلة المستتر فيه العائد إليها خبرها عند البصريين وكذا عند الاخفش وأن: لم يشترط الاعتماد على أحد القولين عنه لا عند، الكوفي لعدم تجويزهم تقديم الخبر ولذا يجوزون عمل الظرف بلا اعتماد كذا قاله الرضي ومنها الاسم المنسوب نحو: (ينبغي للعالم أن يكون محمد [1] خلقه) (ظ/40)وقصرنا على الاختصار والتفضيل في الإظهار ونتائج الأفكار، والعامل المعنوي عند الجمهور اثنان:

- **الأول: رائع المبتدأ أو الخبر** نحو: محمد رسول الله فمحمد مبتدأ مرفوع (لتجرده عن العوامل اللفظية للأساتذة إليه ورسوله خبرة مرفوع لتجرده عنه الأستاذ به) [2]، فالفاعل فيهما التجرد عن العامل اللفظي للإنسان وهو معنى الابتداء وهدا عند متأخري البصريين وعند متقدميهم، لابتداء عامل في المبتدأ وقال بعضهم المبتدأ فقط عامل الخير وهو المختار عند ابن مالك وقال القراء والكسائي[3] من الكوفيين هما يترافعان وهو المرضي عند المحقق الرضي وقول باقي الكوفيين مضطرب (و/41)كما لا يخفى على من هو متتبع متدرب، **والثاني: رافع المضارع** نحو: يرحم الله التائب وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم عند أكثر البصريين والتجرد عند أكثر الكوفيين وهو مختار ابن الحاجب وابن مالك للزوم التكلف على الأقل في أكثر المواضع، وقال الكسائي حروف اثنين، ومن العامل المعنوي عامل الصفة والتأكد وعطف البيان على ما قال بعضهم وسيجيء، ونزع الخافض عند الكوفيين كما في المغني، ولدا قالوا أن انتصاب الخبر بعدها ينزع البناء كما في الرضي والحوار في نحو: هدا جحر ضب حرب على ما أفاده بعض (ظ/41)الفضلاء والخلاف عند

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) محمديا وهو الأصح لان السياق يقتضي دلك..

[2]. لم ترد في (أ)، ووردت في (ب) و (ج) هدا هو الأصح لان السياق يقتضي دلك.

[3]. أبو الحسن علي بن حمزة ابن عبد الله بن يهتمتم بن فيروز الكسائي (119–189 ه) المؤسس الى الحي للمدرسة الكوفية، انظر التهذيب، للعسقلاني، ج: 07، ص: 275.

الكوفيين، فانه عندهم عامل النصب إلى تقدير شيء يتعلق به، وفي المفعول وهو المعنى الظرف صرح به الرضي، ولما كانت هده الأقوال ضعيفة لم يلتقط إليها المص فمجموع ما ذكره ستون زاد ونقص كما ذكره الشيخ عبد القاهر أما ما زاده فنسبعه الثلاثة الأخيرة من حروف الجر لا ينفي الجنس، وإذا ما كلم المجازة واسم التفضيل ومعنى الفعل، وأما ما نقص فسبعة (و/42)أربعون في السماعي فادخل ثمانية وعشرون منها في أول القياسي وهو أفعال المدح والنم وأفعال المقاربة والأفعال الناقصة وأفعال القلوب وأربعة أسماء ناصبة للتمييز في الاسم التام وأربعة عشر وهي حروف النداء وأسماء الأفعال في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واسقط الواو لمعنى لكونها غير عاملة على الصحيح، فافهم **الباب الثاني:** في **بيان المعمول** ومنا تفضيل في غاية القبول يحتاج إليه من يريد معرفة الأصول فان أردته فارجع إلى الإظهار تنكشف لك الأسرار بنتائج الأفكار وهو على **ضربين: معمول** (ظ/42)**بالأصالة** قد سبق مثله فتكتفي بالحوالة، و**معمول** بالتبعية أي يكون تبعا والتبع بالفتح صفة بمعنى التابع فلا يراد انه لا احتياج إلى ياء ، لنسبة التاء أي حرف تفسير إعرابه مبتدأ يكون مثل أعراب متبوعة خبره والاسمية لا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية.

- الضرب الأول: أربعة أنواع مرفوع ومنصوب هما مشتركان بين الاسم والفعل ومجرور وهو مختص بالاسم ومجزوم هو مختص بالفعل، أما المرفوع فتسعة:

- الأول: الفاعل وعامله الفعل معناه كما سبق عند الجمهور والإسنادعند (و/43)خلف وهو لازم لهما فلا يحذف بلا نائب ولو حركة إلا المصدر ولذا لا تستتر فيه ويضاف إلى فاعله بلا تأويله، وأما اسم الفاعل من اللازم واسم المفعول من المتعدي إلى واحد، والصفة المشبهة فإنما تضاف إلى الفاعل ونائبه بعد جعله متشابها للمفعول واستتار الضمير فيها، فأحفظ نحو: (رحم اله التائب).

- **والثاني:** نائب الفاعل اختيار اصطلاح الجمهور وعند الزمخسري وعبد القاهر هو داخل في الفاعل، نحو: (رحم التائب).

- **والثالث:** المبتدأ وهو على قسمين الأول مسند إليه له خبر وهو الأكثر، والثاني مسندا لا خبر لهنحو:

(ظ/43) (أ قائم الزيدان) وأجرى مجراه (غير قائم الزيدان) واقل رجل يقول دلك إلا زيد عند أبي علي و (خطية يوم لا أصيد فيه) أي يخطئ ويندر لما فيها من معنى الفعل وكدا عند أبي عمرو[1]، واختارة الرضي كما اشرنا إليه وكما لا خبر له نحو: (ضربني زيدا قائما) على ما قاله ابن درسويه وابن باشا[2]، والصحيح أن الخبر فيه محذوف كما بين في شرح الكافية.

- **والرابع:** الخبر نحو: محمد خاتم الأنبياء نفتح التاء أو بكسرها عليهم السلام.
- **والخامس:** اسم كان وأخواتها أي الأفعال الناقصة دلت على المقارنة (و/44)أولا نحو: (كان الله عليما حكيما) [3]خبر بعد الخبر.
- **والسادس: خبر باب،** أن البعث حق
- و**السابع: خبر لا لنفي الجنس** نحو: لا عمل مراء مقبول وعدم ذكر خبر إلا في الاستثناء المنقطع أما لكونها، بمعنى لكن فأكنها داخلة في باب ا ن أو للإشارة إلى الاختلاف أو لندور ظهوره في الاستعمال.
- **والثامن اسم ما** ولا بلا همزة أو بها مكسورة أو مفتوحة أو وجرره بالكسرة أو الفتحة كما عرفت المشبهتين بليس، نحو: (ما التكبر لائقا للعالم) و (لا حسد حلالا).

- **والتاسع: الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم،** نحو: نحب من نحب أو حب كما أمر الله تعالى التواضع. (ظ/44)ثم الأصل من هده المرفوعات والفاعل على ما يجري إلى القليل والمبتدأ على ما يجري إلى سيبويه وهما الخبر على مذهب الاخفش وابن السراج واختاره الرضي وأما المنصوب فثلاثة عشر.

---

[1]. هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار العريان بن عبد الله بن الحصين المازني القميمي البصري (70-154ه) احد القراء السبعة، انظر وفيات الاعيان جزء: 03، ص: 466-470.

[2]. قال تعالى: احمد بن سليمان بن كمال باشا شمس الدين (ت 940ه) ولد بأدرنة وتوفي باسطنبول قاضي وعالم حديث تركي.

[3]. قال تعالى: (فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)، الآية 11 – سورة الشورى.

الأول: المفعول المطلق وهو مصدر وقع تأكيد لفعله أو بيانا لنوعه أو عدده سمي به لصحة إطلاق المفعول على أفراده من عير تقييد بحرف، نحو: (تبت توبة نصوحة) أي صادقة و" فعول " بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث، كما أن " فعيل" بمعنى مفعول كذلك، واعلم ما ذكر من اختصاص المفعول المطلق بالمصدر المذكور مذهب الجمهور، (و/45) وقال الجرجاني[1] وابن حاجب فيأماليه في نحو: (خلق السموات)أن السموات مفعول مطلق واختاره ابن هاشم واضحة بأنه يقع عليها اسم المفعول بلا قيد ولو قيدت وقلت مفعول به لم يصح بأن المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل العامل ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما وجد بالعامل وعلى هدا: (أنشأت كتابا) و(عمل فلان خيرا) و(عملوا الصالحات) [2] ثم اعلم أن الحاجب قال في نحو: قال زيد عمرو منطلق إن الجملة مفعول مطلق، وفي نحو: نبأت زيدا عمرا فاضلا أن الأول مفعول به والثاني والثالث (ظ/45)مفعول مطلق لأنهما عين القول والبناء وهدا خطأ لأنهما غين المقول والميني لا يصلحان لان يكونا مفعولا مطلقا، ومنشأ الغلط أن القول يستعمل بمعنى المصدر والمقول والبناء بمعنى الأخبار والمخبر فاعرفه ذكره نجم الأئمة[3] وقال ابن هشام بعد ماورده نحو ما ذكر وهدا ما قاله ابن الحاجب، لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح وقد يكون المفعول المطلق ضميرا راجعا إلى مضمون عامله نحو قوله: هذا سراقة للقران يدرسه أو إلى غيره نحو: أعجبني الضرب الذي ضربته، وعلى هدا قال الاخفش في ما المصدرية أنها اسمية (و/46)موصولة والعائد إليها ضمير محذوف مفعول مطلق فالتقدير في أعجبني ما قمت: أعجبني القيام الذي قمته، وقيل في مثل قوله تعالى: (وكلا منها رغدا) [4] أن مذهب سيبويه والمحققين أن رغدا من المفعول المطلق المحذوف وهو الضمير فالتقدير كلاه أو كلا الأكل رغدا، **الثاني: المفعول به** ف بالغة الذي الصق به الفعل وبه نائب فاعل وضميره عائد إلى اللام كدا في الامتحان أو مفعول غيره صريح ونائب الفاعل ضمير عائد إلى المصدر المعهود على ما أجازه سيبويه نحو: (اعبد الله تعالى)، وناصية عند

---

[1]. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (400-471هـ) نحوي ومتكلم ولد في جرجان وكوني بها، انظر الوافي بالوفيات، للصفدي، ج: 19، ص: 31.

[2]. قال تعالى: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ آية 107 سورة المؤمنون.

[3]. محمد بن الحسن الرضي الاستربادي (ت686هـ) نحوي وعالم لغة، من أشهر أعماله شرح كافية ابن الحاجب، انظر سير اعلام النبلاء، الذهبي، ج: 19، ص: 414.

[4]. قال تعالى: (وَقُلْنَا يَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) الآية 35- سورة البقرة.

البصرية الفعل كما سبق وقال الفراء (ظ/46) الفعل والفاعل، ابن هشام الفاعل وقال خلف كونه مفعولا، **الثالث: المفعول به** صم شهر رمضان **الرابع: المفعول به** نحو اعمل طلبا لمرضاه الله تعالى فهو منصوب بتقدير اللام بوجود ثلاثة بشروط عند الجمهور المصدرية ومشاركة الفعل في الفاعل خلافا واختاره الرضي وفي الوقت خلافا لأبي علي وقيل يجب تنكيره وقبل إذا جر باللام وجب تعريفة وقال، بن مالك في التسهيل وإذا وجد الشرائط الثلاثة فجر المعرف باللام أكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويسوي الأمران في المضاف، **والخامس: المفعول معه** (و/47) نائب فاعل مستتر راجع إلى المصدر ومعه منصوب على الظرفية مفعول به وقبل نائب فاعل كمه وفيه وله فرفعه تقديري لاشتغاله بالفتحة جريا على ما هو عليه في الأصل ورده المص في الامتحان بأن القاعدة لا تثبت مع الأحمال والإسناد إلى المصدر ثابت مقطوع به فوجب الحمل عليه نحو: (يغني المال ويبقى عملك) وهو سماعي على ما فال بعضهم وقياسي على ما قل الاخفش وأبو علي إذا أجمعت المفاعيل فقيل تقديم المفعول المطلق أولى ثم المفعول به بلا واسط حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه (ظ/47)للزمان ثم المكان ثم المفعول به ثم المفعول معه وقبل تقديم المفعول به على المفعول المطلق أولى كما في المطول[1] وحوائيته ثم إن انحصار المفاعيل في الخمسة مذهب الجمهور وزاد السيرافي آخر وسماه مفعولا منه نحو: (واختار موسى قومه) [2] أي من قومه وقال الاخفش نصب ما بعد الواو نصب الظروف لان الواو معنى مع لكن كان على صورة الحرف أعطى إعرابه لما بعد كلا بمعنى الغير ورد الزجاج المفعول له إلى المفعول المطلق لبيان النوع والمفعول معه إلى المفعول به لأنه عنده منصوب (و/48) بفعل محذوف بالتقدير فيما ذكر في المتى وتلابس عملك.

السادس: الحال الغالب فيها أن تكون مشتقة محققة منتقلة مفردة أو مترادفة أو متداخلة نحو: (عبد الله حاف وراجيا) فراجيا، إن كان حالا من فاعل الحال الأولى فمتداخلة وقد تجيء جامدة مؤطنة نحو: فتمثل لها بشرا سويا) [3] أولا نحو: (هدا سيرا طيب منه رطبا) ومقدرة نحو: (

---

[1]. كتاب المطول للتفتازاني

[2]. قال تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ) الاية 155 سورة الأعراف.

[3]. قال تعالى: (فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) الآية 17- سورة مريم.

فادخلوها خالدين) [1] وملازمة إما لصاحبها إما مؤكدة لعلها نحو: (ولى مدبرا) [2]، أو لصالحها نحو: (جاءني جميعا)، أو لمضمون الجملة (ظ/48) نحو: (زيد أبوك عطوفا) ودائمة نحو: (كان الله عليما) [3] إن كانت تامة، **السابع:التمييز بباءين** نحو: (طلب العلم عبادة)، **الثامن: المستثنى:** نحو (يدخل الجنة الناس إلا الكافر)، **والتاسع: خبر باب كان** نحو: كان الملائمة عباد الله، **العاشر:** اسم باب أن، نحو: إن السؤال حق، **الحادي عشر: اسم لا نفي الجنس** فإنه منصوب لفظا أو تقديرا إذا كان معربا بثلاثة شروط، نحو: لا طاعة مغتاب مقبولة وإذا كان مبنيا يفقدان الشروط فهو منصوب المحل عند الاخفش والمبرد، ومرفوع مبتدءا عند سبويه ولم يذكر اسم إلا في الاستثناء المنقطع (و/49)إما لدخوله في مطلق المستثنى أو لما سبق من العلتين فتذكر، **الثاني عشر:** " **ما**" **و** "**لا**" " المشبهتين ب " ليس" نحو: الغيبة حلالا ولا النميمية جائزة، **الثالث عشر : المضارع** الذي دخله إحدى النواصب نحو: أن يغفر ذنبي، ثم الأصل منها عند النحاة المفاعيل والبواقي ملحقة بها وقال الرضي: والحق أن يقال النصب علامة الفضلاق في الأصل فيدخل فيها المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى وإنما سائر المنصوبات فقد شبهت بها، وأما نحو: اعمل بإخلاص، والثاني: المجرور بالإضافة نحو: ذنب العبد يسود قلبه، ولم يذكرواله أصلا ملحقا، (ظ/49)وذكر المص في الامتحان أن له أصلا وهو المجرور بالجار الأصلي والإضافة المعنوية وملحقا وهو المجرور بالجار الزائد والإضافة اللفظية، وأما المجزوم فواحد، وهو فعل مضارع دخله إحدى الجوازم، نحو: أن تخلص يقبل عملك والضرب الثاني خمسة:

- الأول: الصفة، نحو: اعبد الله العظيم.
- الثاني: العطف أي المعطوف بالحروف العشرة، عند الجمهور ويقال له عطف النصف، والفاء للتعقيب نحو: يحبب تكبيرة الافتتاح فالقيام، وثم للترتيب نحو: يحبب العلم ثم العمل به، وحتى كتم لكن للترغيب (و/50)فيه دهني والمهلة اقل، نحو: مات الناس حتى الأنبياء " أو" لاحد الأمرين أو الأمور نحو: صل الضحى أربعا أو ثمانيا أو اثني عشرة، وقد يجيء لإضراب بمعنى " بل " فل

---

[1]. قال تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) الآية 73- سورة الزمر.

[2]. قال تعالى: (فلما رآها تهتز كأنها جان ولي مدبر ولم يعقب يا موسي لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلين) الآية 10-سورة النمل

[3]. قال تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) الآية 111- سورة النساء.

يكون إلا للجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استثناء كقوله تعالى: " وأرسلناه إلى مائة ألف آو يزيدون"[1] ذكره الرضي و"أما" ل احد نحو: اعمل أما واجبا وأما مستجبا، فأما الثانية لعطف عند الجمهور وأما الأولى لمجرد الترديد ومع أبو علي وعبد القاهر كونها عاطفة لاقترابها بالواو العاطفة وأجيب بان الواو عاطفة لاما الثانية على أما الأولى ورد بان عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم وبأن كان (ظ/50)الثانية معطوفة على الأولى والأولى ليست بعاطفة كانت الثانية مثلها لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وقبل أن الواو الزائدة تنبيها على أن الثانية ليست كالأولى وفيه إن زيادة الواو لم تثبت قياسا قال الرضي والحق أن الواو هي العاطفة وإما مقيدة لأحد الشيئين غير عاطفة وفي المغني أن ابن عصفور[2] ادعى الإجماع على دلك وقال ذكرهم لها في باب العطف لمقاربتها حرفه)، وأم لاح دواما متصلة فيلزمها همزة الاستفهام في عديمها[3] نحو: إرضاء الله تطلب أم سخطه، أو منقطعة للإضراب عن العمل مع الشك في الثاني في الأكثر نحو إنها لإبل أم شاه (و/51) وقد تجيء لمجرد الإضراب نحو قوله تعالى: (أم أنا خير)[4]، على ما ذكره الفاضل العصام، " ولا" للنفي ما اوجب للأول نحو: اعمل صالحا لا سيئا، و"بل" للإضراب فإن تقدمها أمر أو إيجاب فهي لجعل ما قبلها كالمسكوت عنه نحو: اطلب حلالا بل طيبا، وان تقدمها نفي أو نهي لتقرير ما قبلها عل حالة وجعل ضد دلك لما بعدها ذكره الأكثرون وقال الرضي والظاهر أنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه أيضا، وهو ظاهر الكلام الأندلسي وأجاز المبرد وعبد الوارث[5] فإن تتقبل معنى النفي والنفي إلى ما بعدها وعلى قولهما يصح: ما زيد قائما بل قاعدا، وبل قاعد، ويختلف المعنى (ظ/51)وهذاإذا دخلت على مفرد وإذا دخلت على جملة فهي حرف ابتداء

---

(1). قال تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) الآية 147- سورة الصافات. .

(2). ابو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن احمد بن النحوي الحضرمي الاشبيلي (590هـ-569هـ)، انظر تاريخ الادب العربي، لكارل بروكلمان، ص: 233.

(3). قال تعالى: ورد في (ب) و(ج) في عديلها.

(4). قال تعالى: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ) الآية 52- سورة الزخرف.

(5). هو عبد الصمد بن عبد الوارث احد رواة الحديث (ت 207هـ)، انظر شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي ج: 02، ص: 06 .

لا اطفة على الصحيح ومعنى الإضراب إما الإبطال وإما الانتقال من غرض إلى غرض كما في المغني ولكن للتخفيف إذا لم يدخل عليها الواو وإلا فليست بعاطفة، اتفاقا على ما في الرضي ودخلت على مفرد وان دخلت على الجملة فيها اختلاف للإثبات بعد النفي، نحو: لا رياء لكنه إخلاص وزاد صاحب المفتاح على العشرة المذكورة أي المفسرة على ما نص عليه العصام في شرح التلخيص وزاد الاخفش والقراء، إلا بمعنى الواو، وفي قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الدين ظلموا منهم) [1] (و/52)والكوفيون في كلام تام غير موجب وجعل بعضهم " ليس" حرف عطف بمعنى " لا" كما في المغني.

- **الثالث التأكيد اللفظي نحو:** اترك الذنوب كلها.
- **الرابع:البدل** وهو أربعة أقسام:
  - ❖ **قبل الكل:** نحو: اعبد ربك اله العالمين.
  - ❖ **وبدل البعض:** نحو: اعبد الناس من عصي الله منه.
  - ❖ **وبدل الاشتمال:** نحو: أحفظ الله حقه، وبعضهم أدرج يدل البعض فيه لاشتمال الأول على الثاني لكونه كلا له لكن المشهور ما ذكر ولابد فيهمإذا كان ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه ويجوز تركه إذا اشتهر التعلق نحو: مثل أصحاب الأخدود (ظ/52) النار ذات لوقود، ولا يسد اللام مسدة خلاق الكوفيين ذكره، الرضي ولم يذكر بدل الغلط لأنه لا يكون في الكلام الفصيح كدا قيل، **الخامس: عطف البيان،** نحو: أمنا بنبينا محمد عليه السلام ويلزم تعريف المبين، والمبين عند المصريين والمطابقة في التعريف والتنكير عند الكوفيين لأنه في الجوامد كالصفة في المشتقات، كدا في المفتي واختار ابن مالك في التسهيل قول الكوفيين (واعلم أن العامل في التوابع كلها هو العامل في متبوعاتها) عند سيبويه وإتباعه وقال الاخفش في الصفة وعطف البيان

---

[1]. قال تعالى: (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) الآية 150- سورة البقرة.

والتأكيد (إن العامل معنوي وهو لكونه الصفة، أو بيانا أو تأكيدا) (و/53) وقال بعضهم يقدر من جنس الأول كما قال الاخفش والرماني والفرسي وأكثر المتأخرين في السبل " البدل والفارسي وابن جني[1] في المعطوف وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف في هدا كله جواز الوقت على المتنوع عند من قال هو الأول ذكره الرضي وإذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم التأكيد ثم البيان ثم البدل المطول ثم البدل أو البيان وفي الرضي وابن كيسان[2]يقدم التأكد على النعت.

الباب الثالث: في الإعراب: وهو شيء من العامل يختلف به أخر الكلم لفظا أو تقديرا تو محلا وله تقسيمات أربعة متداخلة بحسب النوع ويحسب الصفة وشرح في البيان الأول بقوله: (وهو أما حركة أو حرف أو حذف، والحركة ثلاثة: ضمة فتحة مشتركتان بين الاسم والفعل وكسرة مختصة بالاسم والظاهر إن هده الثلاثة اسم المطلق الحركات سواء كانت لمعرب أو للمبني أولا هدا وداك كما في أول الكلمة أو وسطها، ول تقع على الحروف الإعرابية والبنائية كما في زيدان وأما.

(و/54)الرفع النصب والجر فتطلق على الحركات والحروف الإعرابية فبين الضمة والرفع عموما وخصوصا من وجه وكذا البواقي فإطلاق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات الإعرابية حقيقة كما نقله الرضي عن ابن الحاجب والمشهور أنه مجاز لا فرق بين ما بالتاء وما بدونه، كما صرّح به المص في الإمتحان والحرف أربعة **واو وياء وألف في الاسم ونون في الفعل** والحذف ثلاثة: مختص بالفعل لأنه كالغوص من أنواع الجر في الاسم حذف حركة وحذف النون فالجملة عشرة كذا في النسخ والظاهر عشر إلاّ أنه إذا حذف التمييز يجوز في العدد وجهان (ظ/54)ثم شرع بيان الثاني وهو التقسيم بحسب المحل أي المعرب على وجه يظهر منه الثالث فقال: (وأنواع المعربة الكائنة بالقياس وصفة الأنواع) ويحمّل أن يكون متعلقا بها باعتبار النسبة والإضافة إلى ما أعطى

[1]ابو الفتح عثمان ابن جني (322هـ-392هـ)، من ابرز اعماله كتاب الخصائص، انظر كتاب الخصائص، ص: 11.

[2]ابو الحسن محمد بن احمد بن كيسان (ت 299هـ)، من نحاة المدرسة البغدادية، انظر سير اعلام النبلاء.

لها من هذه العشرة بيان (لما) فيكون خبر مبتدأ محذوف إن كان (ما) موصولة، وصفة لها إن كانت موصوفة، صرّح به الرضي احترازا [1]عما سبق بالقياس إلى صفة ثلاثة، تسعة لأن متعلق بتسعة بإعتبار النسبة الخبرية ولا حاجة إلى تقدير الانحصار، إعرابها بمعنى الاختلاف لا بالمعنى السابق وإلاّ لم يصح قوله إمّا بالحركة المحضة أو [و/55]الحروف المحضة وهي غير النون، إفراد الحركة للاختصار مع أنّ (ما)في صورة المصدر ويستوي فهي الإفراد والجمع كما في قوله تعالى:﴿خلصوا نجيا﴾[2]كم في الكشاف وجمع الحروف لتناسب المحضة وهما مختصان بالاسم، أما الأول فلأنه لا كسرة في الفعل أما الثاني فلأن الفعل لا يعرب بغير النون من الحروف أو بالحركة مع الحذف في الاسم وأما الثاني فلعدم النون والحذف فهذه أربعة والاحتمال العقلي بالنظر إلى نفس الأصول يقتضي أن يكون سبعة.

[ظ/55]الأربعة المذكورة والحذف المحض والحركة مع الحرف والثلاثة معا لكن الثلاثة الأخيرة لم توجد فبقي الأربعة فلكل من الأولين ثلاثة أقسام وللثالث قسمان والرابع قسم فالمجموع تسعة وإلى التفصيل شرع بقوله والأول أي المعرب بالحركة المحضة والواو استئنافية وإحالية أو عاطفة فالأول منصوب معطوف على بالحركة أو الأول مرفوع مبتدأ وتام خبره أو الجملة لا محللا لهالا من الإعراب لكونها معطوفة على صلة (إن) فإنهم: إما تام الإعراب أي تام إعرابه فالتام ومضاف إلى فاعله بعد [و/56]تشبيهه بالمفعول واستتار الضمير فيه فعلى هذا قوله: وهو أن يكون رفعه بالضمة مؤول إمّا بأن الضمير راجع إلى حال التمام على طريق الاستخدام ويقدر الحال على أنه مبتدأ ثان أي وهو على حاله أن يكون ويقدر مضاف أي دون أنت يكون (إي) أو يكون بمعنى كائن أي تام الإعراب من قبيل إضافة إلى الصفة إلى موصوف كما في قوله تعالى:(وفصل الخطاب) [3] انتهى.

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) اعتراضا وهذا هو الأصح.

[2]. قال تعالى:﴿فلما استيأسوا منه خلصوا نجيا﴾ الآية 80- سورة يوسف.

[3]. قال تعالى:﴿وشددنا ملكه وأتيناه الحكمة وفضل الخطاب﴾ الآية 20- سورة ص.

فالمعنى أنّ الأول وهو الإعراب بالحركة المحضة إما إعراب تام وهو أي الإعراب التام أن يكون رفعه أي العرب بالضمة وعلى هذا لا حاجة إلى [ظ/56]التأويل، لكنه مع بعده هنا يأتي عنه ما سيأتي فافهم، ونصبه بالفتحة وجرّه بالكسرة وذلك المفرد المتصرّف، قال الرضي في شرح الكافية: (وكان عليه أن يضمّ قيدا آخر وهو أن لا يكون من الأسماء الستة) انتهى. ولايرد على المص لأن المنصرف وغير المنصرف مختصان بالمعرب بالحركة عنده والمعرب بالحروف واسطة بينهما كما يفهم من الإظهار وصرّح به في الامتحان فخرجت بقيد المنصرف والجمع المكسر وهو الذي تغيّر بناء واحده للجمعية المنصرف، نحو:(جاءنا رسول وصدقّنا الرسول وآمنا بالرسول) و (نزل من السماء كتب وصدقنا الكتب وآمنا بالكتب) [و/57] وإمّا ناقص الإعراب فهو على قسمين: **قسم رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة** وذلك غير المنصرف نحو: جاءنا أحمد عليه السلام وصدّقنا أحمد عليه السلام، **وقسم رفعه بالضمة ونصب وجره بالكسرة** وذلك جمع المؤنث السالم بالرفع صفة الجمع وهو في الاصطلاح ما في آخره ألف وتاء زائدتان ولا يلزم أن يكون مفردا مؤنثا بل يجوز أن يكون مذكر غير عاقل كالصافات والمرفوعات والتسمية للغلبة وسالميته بمعنى أنه لم يتغير صيغته للجمعية فلا يراد أنه يحذف تاء المؤنث فكيف يكون سالما لأنه بعد الجمعيةللتخفيف لا للجمعية [ظ/57] ثم إنه معرب على هذا مع التنوين وإن كان علما نحو: (عرفات) عند البصريين إمّا قول بإنصافه فلعدم اعتبار التأنيث لضعفه فظاهر وإمّا على القول بعد انصرافه فلأن الممنوع من غير المنصرف هو الكسر المختص بحالة الجر لا مطلقا وهو المراد في تعريفه على ما صرّح بع بعض المحققين وتنوين التمكن وهنا للمقابلةعلى ما هو المشهور وجوّر المبّرد والزجاج حذف التنوين وإبقاء الكسرة قال بعضهم بفتح التاء مع حذف التنوين وعلى هذين الوجهين التنوين للصّرف بلا خلاف ذكره الرضي [و/58] نحو: جاءنا معجزات أي آيات وعلامات يعجز الخلق عن إثبات نظريها كالقرآن وانشقاق القمر وصدقت المعجزات وآمنا بالمعجزات، والثاني إمّا مرفوع تقديرا أو منصوب لفظا كما لا يخفى عليك إن أتقنت ما قلنا حفظا، إمّا تام الإعراب وهو أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف فجرّه بالياء، وذلك الأسماء الستة المضافة إذ لو لم تصنف لكانت معربّة بالحركات اللفظية إلى غير ياء المتكلم ولو أضيفت إليه لكانت معربة بالحركات تقديرا في الأول

الثلاثة على اختيار ابن الحاجب والمص مفردة، ولو كانت (ظ/58)تثنية أو جمعا لكانت معربة بإعرابها مكبّرة ولو كانت مصغرّة لكانت معربة بالحركات لفظا وهي: أبوه وأخوه وحموها وهنوه. وهذه الأربعة منقوصات واوية على وزن فعل بالتحريك في الأصل فأسكنت الواو وجعلت علامته للرفع وضمّ ما قبلها وقلبت ألفا في النصب كما هو القياس وياء في الجر وكسر ما قبلها للتخفيف لكن الإعراب في هنوه حذف الواو نسبيا منسيا وإعرابه بالحركات كما في التسهيل، والحم نسب زوج المرأة والهن الذي يستهجن ذكره والفعل قبيح وفوه أجوف واوي أصله قوة بفتح الفاء وسكون العين (و/59)حذف لامه نسيا منسيا ففي حالة الإضافة جعل الواو إعرابا واتبع لها ماقبلها وقلبت على ما مرّ في الإفراد قلبت الواو ميما لإجراء الإعراب بالحركة عليه، وقد يكون على هذا في الإضافة وذو ومال لفيف مقرون أصله ذوو لفتح العين عند سيبويه وسكونه عند الخليل حذف لامه على ماسبق وهو لازم لإضافة إلى إسم الجنس ولذا إضافة إلى الظاهر وأمّا قولهم اللهم صلّ على محمد وذويه فنشاذ ذكره الرضي نحو: جاءنا أبو القاسم عليه السلام، وصدقنا أبا القاسم عليه السلام وآمنا بأبي القاسم عليه السلام (فأب معرب بالحروف) (ظ/59)لكن تقديرا لحذفها لإلتقاء الساكنين وفي هذا إشعار بأن هذا الحكم جاز في العلم لكن يجوز في العلم المشتهر بالواو وأن يكون عليه في حال، روى عن علي رضي الله عنه إنه كان بكتب علي بن أبي طالب، أما ناقص الإعراب فهو على قسم رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء وذلك جمع المذكر السالم و "أولو" وهو جمع ذو من غير لفظه وأمّا (ذوو) من لفظه فهو داخل في الجمع المذكر السالم والمناسب لهذان يذكر "أولات" جمع "ذات" فيها سبق بعد ذكر الجمع المؤنث السالم كما ذكر في التسهيل، وعشرون ليس بجمع بل شبهه وإلاّ يلزم أن يطلق على ثلاث عشرات فصاعدا، (و/60) وأخواته السبعة من ثلاثين إلى تسعين نحو: جاءنا –نوع الإنسان– المرسلون وصدّقنا المرسلين وآمنابالمرسلين، وقسم رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء وذلك التثنية وإثنان مشابه بها لفظا ومعنى وذلك ظاهر وكل مشابه بها لفظا لكون آخره ألفا، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنها بالتّجردّ عن التنوين ومعنى، كما لا يخفى– وهذا عند البصريين وعند الكوفيين تثنية (كلّ) أخففت بحذف أحد اللامين وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع كما في الرضي مضاف إلى

مضمر وإذا (ظ/60)أضيف إلى مظهر يكون إعراب بالحركة تقديرا نحو: جاءنا الاثنان كلاهما أي الكتاب والسنة، اتبعنا بالاثنين كليها وآمنا بالاثنين كليهما، اعلم أن ما ذكر جارّ في التثنية والجمع متعقب الإعراب يشرط أن لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة فإذا أعربت النون لزم المثنى الألف والجمع الياء دون الواو لكونها أخف ذكره الرضي، و**الثالث** أي المعربة بالحركة مع الحذف لا يكون إلاّ تام الإعراب وهو قسمان باعتبار أن محذوفة إما حركة أو حرف، قسم رفعه الرفع في الاسم بمعنى الفاعلية ولا يصح هنا هذا المعنى (و/61)فهنا بمعنى يشبهه علم الفاعلية فهو مشترك لفظي بين هذين المعنيين كذا ذكره العصام في شرح الكافية بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة وهو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير وهو الألف في الثنائي والواو في الجمعين المذكرين والنون في الجمعين المؤنثين والياء في المخاطبة عند الجمهور ولا نون تأكيد وإلاّ لكان مبنيا على الفتح ولو قيد به لكان أولى، فتدبر وهو أي والحال أن حرف صحيح لم يعل وهو صحيح بإرجاع الضمير إلى المضارع مع أنه صحيح لأن الصحيح في عرف النحاة ما ليس آخره حرف علة للتسهيل على المبتدئ نحو: نحب أن نشفع (ظ/61)مبني للمفعول والظاهر أنه عن الشفاعة بالحذف والإيصال أي يشفع لنا ولم تحرم مبني للمفعول والجملة لا محل لها من الإعراب معطوفة على صفة أن، وقسم رفعه بالضمة تقديرا ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر وذلك المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير ولا نون توكيد وهو حرف علة نحو: ندعو[1]الله أن يعفونا أي يتجاوز عن ذنوبنا ولم يرمنا في النار، والرابع لا يكون إلا ناقص الإعراب وهو المضارع الذي اتصل بآخره ضمير غير النون في الجمعين المؤنثين إذ بها يبنى المضارع على السكون فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفها نحو: الأولياء والعلماء من عطف (و/62)العام على الخاص يشفعان يوم القيام فبردوا بالألف خطا على ما نبه عليه بعض المحققين من شراح الحديث أنه يكتب الألف في نفس المتكلم مع الغير إذا كان في آخر الجمع أن يشفع لنا ولم يعرض عنا والتوجيه لا يخفى على أهل المعنى والأظهر من هذه التقسيم الثالث أعنى بحسب النوع أنه أربعة، رفع ونصب وجر وجزم وعلامة الرفع أربعة: رفع، نصب، جر ، وجزم، وعلامة النصب خمسة:

---

[1]. ورد في (ب) و (ج) نرجو.

الفتحة، والكسرة والألف والياء وحذف النون، وعلامة الجر ثلاثة: الكسرة والفتحة والياء، وعلامة الجزم ثلاثة: حذف الحركة، وحذف الآخر وحذف النون (62/ظ)لم يصّرح به اختصارا فشرع في الرابع أي التقسيم بحسب الضمة، فقال: ثم الإعراب ثلاثة لأنه إن ظهر في اللفظ يسمّى لفظيا كالإعراب الذي حصل في الأمثلة المذكورة في الأبواب الثلاثة أو في هذا الباب أي في أكثرها كما لا يخفى على متدبّر وإن لم يظهر بل يقدر بالحزم عطف على محل لم يظهر لا على لفظ يظهر. فتدبّر وفي أكثر النسخ بل قدّر وهو الأنسب في آخره أي اللفظ لمنافع فيه غير الإعراب الحقيقي يسمى تقديريا نحو: أنا العاصي وإن لم يظهر ولم يقدّر لمانع فيه في اللفظ لظهور الإعراب وتقديره (63/و)مطلقا هو البناء مخصوصا لكونه مدخول الجار على ما أشار إليه في الإظهار وبين في نتائج الأفكار يسمى محليا وإنما لم يسقط الياء في أفعال الجزاء للجزم اختيارا للأكثر وهو الرفع في الجزاء إذا لم يظهر الجزم في الشرط كما ذكره العصام في شرح الكافية وهنا كذلك كما لا يخفى على المتأمل هناك نحو: توكلنا أي أظهرنا العجز واعتمدنا على من لا يأتي الخبر إلاّ من جهته فإن (نا) و (من) والهاء مبنيات تمنع ظهور الإعراب وتقديره مطلقا وجهه مدخول الجار فيمنع ظهور النصب وتقديره.

[تمت بعون الله تعالى هذه النسخة

الشريفة من يد عبد ضعيف

في جمادى الأولى في وقت الظهر

لسنة سبع وعشر ومائتين

بعد الألف] [1]

م مم

م م

م

[1]. ورد في (ب) (غن آثارنا تدل علينا فانظر بعدها إلى الآثاري) ورد في (ج) (تمت الكتابة بعون الملك الوهاب في شرح العوامل البركويةللبركوي رحمة الله عليه)

خاتمة

خاتمة:

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، ونحمده على توفيقه، ونثني عليه الخير كله لا نحصي ثناء عليه هو كما أنثى على نفسه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: ففي نهاية هذا البحث الذي حرصنا فيه –قدر إمكاننا– على إخراجه بصورة واضحة ميسرة، وقد عنينا فيه بيان جهود العلامة الموسوعي محمد بن بير علي البركوي وهو متن متين في علم النحو ذكر فيه العوامل والمعمولات الإعراب، وقد اشتهر جدا لوجازته وتهذيبه حتى شرحه علماء كثيرون ويتميز هذا الشرح خاصة بكون مؤلفه ضمّ إليه قواعد وفوائد كثيرة من كتب السابقين مع التنبيه على أغلاط من سبقه وأوهام جماعة من الشراح وغيرهم مع التحاشي عن الإسهاب الممل والإيجاز المخل.

وفي الختام فهذا جهد نسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه سبحانه، وأن يبارك فيه وينفع به إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج02، سنة النشر: 1441هـ
- ابن جني، الخصائص، دار التوفيقية للطباعة، الطبعة الأولى، 2015هـ، القاهرة/ مصر.
- ابن خلدون، مقدمة العلامة، در الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1424هـ.
- ابن خلكان، كتاب وفيات الأعيان للقاضي، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ابن هشام، مغني اللبيب، الطبعة الأولى، 1368هـ.
- الزركلي، كتاب الأعلام، الطبعة الخامسة، 1422هـ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- الشافعي، هدية العارفين.
- شمس الدين الذهبي، كتاب سير أعلام النبلاء، طبعة مؤسسة الرسالة.
- الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2 ، ط01، دار إحياء التراث العربي.
- العجلوني الدمشقي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس.
- العسقلاني، تهذيب التهذيب ج07، ط01، سنة 1404.
- عمر كحالة، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، رقم الطبعة 01، مؤسسة الرسالة.

- كارل بروكلمان، تاريخ الادب العربي، ط01، برلين.
- ياقوت الحموي، ارشاد الاريب الى معرفة الاديب، ط01، المكتبة الوقفية.

فهرس

فهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة المؤلف	16
الباب الأول: في العامل	25
أنواع العوامل	26
النوع الأول: حروف الجر	27
النوع الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر	35
النوع الثالث: حرفان تنصبان الاسم والخبر	36
النوع الرابع: حروف تنصب المضارع	37
النوع الخامس: كلمات تجزم الفعل المضارع	38
الباب الثاني: في المعمول	45
معمول بالأصالة	45
معمول بالتبعية	46
الباب الثالث: في الإعراب	52
المعرب	52
المبني	56
خاتمة	60